Ministry of Industry

وزارة الصناعة

الجمهورية اللبنانية
مجلس الوزراء
مرسوم رقم ... وتاريخ ...

هيكلية وزارة الصناعة

نسخة ٢٠٠١

٢٠٠٢

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة
الوزير

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

النشرة الصناعية
لسنة ٢٠٠١

كانون الثاني ٢٠٠٢

كلمـــة وزيـــر الصناعـــــة

لا يُقدَّر للسياسة النجاح، في المفهوم الحضاري والديمقراطي، إن لم تُبنَ على رؤيـــة واضحة، ولم تكن ممارستها مُجرّدة من المصالح الخاصة والفئوية، وتُقِرّ بمبدأ المحاسبة، بمـــا هي التزام من المسؤول في خدمة كل ما يعود إلى مصلحة الخير العام.

إيمانا منا بهذا المبدأ، تعرض هذه النشرة خلاصة إنجازات وزارة الصناعـــة خـــلال عـــام، في إطار التزامنا بالسياسة الحكومية، انطلاقاً من قناعاتنا الراسخة والرؤيـــة الواعـــدة لهذا القطاع.

إن حكومتنا اعترفت منذ يومها الأول بالدور الأساسي الذي تستطيع الصناعة لعبه في النمو الاقتصادي، فجاء في البيان الحكومي : "إن الحكومة، إذ تعتبر الصناعة قطاعاً واعـــداً، تعي أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية النهوض الاقتصادي وزيادة الدخـــل القومـــي وإيجاد فرص عمل جديدة تجتذب شباب لبنان وتحول دون هجرتهم. وهي مُصمِّمة على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتوفير المناخ الاستثماري المناسب لنمو هذا القطاع."

وقبلت وزارة الصناعـــة والقطـــاع الصناعي التحدي الذي وضعهمـــا أمامـــه البيان الحكومي، تحفزهما جملة قناعات، أبرزها :

١. إن الصناعة اللبنانية تمكّنت من لعب دور محرّك في النمـــو الاقتصـــادي قبـــل الحرب، بحيث غطّى التصدير عام ١٩٧٤ نسبة ٦٣% من حجم الاستيراد.

٢. إن الصناعيين اللبنانيين أثبتوا خلال الحرب، وعلى رغم الخسائر الفادحـــة التـــي مُنوا بها، تميُّزاً في المبادرة، وقدرات خارقة على الصمود والبقاء والتكيُّف.

٣. إن دولاً مُشابهة للبنـــان من حيث الموارد وعدد السكان، تمكّنت من تحقيق نمـــو مطرد قائم على الدور المؤثّر للقطاع الصناعي فيها. وهكذا بلغت نسبة التصديـــر من نسبة الناتج القومي ٨٦% في سنغافورة و٨٠% في إيرلندا العام المـــاضي. وتراوحت نسبة القيمة المضافة الصناعية في هاتَين الدولتَين وعدد مـــن الـــدول الأوروبية الناهضة بين ٢٥ و ٤٠% من الناتج القومي.

٤. إن الصناعة اللبنانية تستطيع أن تكون بالتأكيد قطاعاً يخلق فرص عمل جديدة عن طريق الاستثمارات المُغرية، وبالأخص في هذا الزمن بـــالذات، مـــع التســـارع والتراكمية في المعرفة التكنولوجية، مما يفتح مجالات عمل أمام خريجي جامعاتنا ومعاهدنا العليا، من شأنها الحد من نزف الهجرة المُقلِق في صفوفهم.

انطلاقاً من هذه القناعات ومسؤولياتنا في وزارة الصناعة التي زاد من وقعها انفتـــاح الأسواق العالمية، واقتراب موعد دخول لبنان فعلياً الشـــراكة الأوروبيـــة، وزوال العوائـــق الجمركية بين لبنان وعدد من الدول العربية، فُرضت على لبنان تحديات بـــات لزامـــاً عليـــه التصدي لهـــا، وأهمها: القدرة التنافسية والأسواق التصديرية الجديدة.

وشعوراً بذلك، وتنفيذاً لما جاء في البيان الحكومي ، وضعت وزارة الصناعة، خـــلال ثلاثة أسابيع، برنامج العمل السريع للإجراءات التنفيذية الممكنة للعام ٢٠٠١ الذي عرضنـــاه من ضمن المُخطَّط الأولي الخمسي العام للوزارة، في مؤتمر صحافي عقدناه في ٢٧ تشـــرين الثاني ٢٠٠٠، هادفين إلى تحقيق التطلُّعات الحكومية برعاية رئيس الجمهورية وتوجيهاتـــه، وبدعم رئيس الحكومة ومساندته.

وتمكّنت الوزارة من المساهمة في إنجاز الإجراءات التنفيذية التالية :

١. إلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية والسلع الوسيطة التي لا يُصنَّع مثلـــها في لبنان.
٢. تعديل الرسوم المرفأية وخفضها.
٣. خفض مقتطعات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
٤. توسيع قاعدة القروض المدعومة فائدتها المصرفية.
٥. تعزيز المواصفات القياسية بإصدار نحو ٦٠٠ مواصفة.
٦. إصدار مراسيم تصنيف مناطق صناعية جديدة.
٧. خفض تكاليف تخليص البضائع المستوردة.
٨. المشاركة في تحديث الأطر القانونية التي تحكم المســـتودع الصنـــاعي، تحقيقـــاً لتسهيلاتٍ تصديرية.

إن ما تم تنفيذه من هذه الإجراءات، وخصوصاً بجهد صناعيي لبنان، حقق نمواً فـــي القطاع الصناعي. فبلغ **عدد المصانع الجديـــدة ٦٠٠ مؤسســـة خلقـــت نحـــو أربعـــة آلاف وخمسمئة فرصة عمل جديدة، فيما خلقت المؤسسات الصناعية القائمة نحـــو خمســـة آلاف فرصة عمل إضافية**، وهو ما لم يتحقق منذ بداية التسعينات. وارتفع حجم الاستثمار إلى نحـــو ٥٠٠ مليون دولار أميركي، منها ٣٠٠ مليون قيمة الآلات الصناعية المستوردة، باســـتثناء المُصنَّعة محلياً. ونتيجة لذلك، **سجلت الصادرات الصناعية نمـــواً نســـبته ٢٥،٩%**، أي مـــا يعادل ٨٣٣ مليون دولاراً أميركياً تقريباً.

إن هذه النتائج التي أكدت أهمية القطاع الصناعي وحيويته وقدرته علـــى النـــهوض والتطوّر، دفعت القرار السياسي في لبنان اكثر فأكثر إلى إعـــادة الإعتبـــار إلـــى الصناعـــة الوطنية، وهو الإنجاز الأكبر – في رأينا – الذي قدمناه لصناعيي لبنـــان. وإن كنا لا نـــزال في أول الطريق، نأمل بأن يكتمل الإنجاز بمراجعة مَنْ تبقى من المشككين موقفهم مـــن هـــذا القطاع، ليزدادوا اقتناعاً بإمكانات قيام صناعة وطنية مزدهرة. فويلٌ لأمة تلبس مما لا تنسج.

وتستكمل الوزارة العمل من أجل تحقيق المزيد من الخطوات الآيلة إلى رفـــع حجـــم التصدير والاستثمارات، من خلال خفض جديد لكلفة التصدير، وتعزيـــز القـــدرة التفاضليـــة للمنتوجات الصناعية الوطنية، وتسهيل انسيابها نحو الأسواق الخارجية، مع تحرير التبـــادل التجاري بين الدول العربية ومع الاتحاد الأوروبي.

يبقى ان الوزارة ستركز خلال العام ٢٠٠٢ على الأولويات الأربع التالية :

١. كلفة الطاقة.
٢. التمويل المُيسَّر والتنافسي للإستثمارات الصناعيـــة وبـــالأخص بالنســـبة إلـــى التصدير.
٣. الأرض الصناعية بالشروط المنافسة.
٤. إنماء الإدارة في الوزارة وتفعيلها، لتتمكّن من ممارســـة صلاحياتـــها الواســـعة ومهماتها المتكاملة والضرورية لتنمية القطاع الصناعي.

وإننا واثقون من أن ما تحقق عام ٢٠٠١ مستمر نحو الأفضل عام ٢٠٠٢، لتتثبّـــت خطى الصناعة اللبنانية، وتتضاعف الثقة بأهميتها لدى القيادات المسؤولة وفي أوساط الـــرأي العام اللبناني.

وزير الصناعة
جورج افـــرام

خامساً : الإنجازات في الخطة التنفيذية السريعة :

حققت الإجراءات التنفيذية البنود الآتية :

١ – ألغيت الرسوم الجمركية على المواد الأولية والسلع الوسيطة التي لا يصنّع مثلها في لبنان .

٢ – تم تعديل الرسوم المرفأية وخفضها .

٣ – تم خفض مقتطعات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

٤ – تم توسيع قاعدة القروض المدعومة فائدتها المصرفية .

١ – تم تعزيز المواصفات القياسية بإصدار نحو ٦٠٠ مواصفة .

٢ – صدرت مراسيم تصنيف مناطق صناعية جديدة .

٣ – تم خفض تكاليف تخليص البضائع المستوردة وخاصة المصدرة .

٤ – شاركت الوزارة في تحديث الأطر القانونية التي تحكم المستودع الصناعي فحققت عددا من التسهيلات التصديرية وغيرها .

سادساً : الإنجازات في الأقسام المتبقية من المخطط الأولي العام :

١ – وضعت آلية للاستفادة من القرض الأوروبي .

٢ – بوشر بتنفيذ مشروع التحديث الصناعي .

٣ – بوشر بوضع هيكلية لوزارة الصناعة تطبيقاً لقانون إنشائها الرقم ٦٤٢ / ٩٧ ، ولملء الشغور في الوظائف .

٤ – المشروع المتكامل لتطوير القدرة التنافسية للصناعة اللبنانية .

٥ – تشجيع الاستثمار الصناعي وتنمية الصادرات .

٥ – تشجيع الإبداع والعلوم والتكنولوجيا .

٦ – تأسيس شركة متخصصة بتنمية الصادرات .

سابعاً : النتائج الملموسة :

بالمقارنة مع ما كانت عليه معدلات النمو في عام ٢٠٠٠ تحقق في عام ٢٠٠١ النمو الآتي :

١ – زيادة فرص العمل الجديدة ٤٣,٣ في المئة .

٢ – زيادة عدد المصانع ١٧,٦ % .

٣ – زيادة الصادرات الصناعية ٢٢ % .

٤ – قيمة الآلات الصناعية ١٠٨ مليون دولار في مقابل ٩٤ مليون دولار تقريبا.

٥ – القروض المدعومة ١٨٥ مليون دولار(سنة ٢٠٠١) في مقابل ٣٠ مليون دولار (سنة ٢٠٠٠) .

وتشكل الإنجازات المشار إليها جردة عمل متكاملة يجري تفصيلها في سياق التقرير السنوي اللاحق على صعيدي برنامج العمل التنفيذي السريع والمخطط الأولي العام.

عام على طريق التنمية الصناعية
" آفاق وتحديات "

زيادة معدل النمو في القطاع الصناعي وزيادة حصته من الناتج المحلي القائم ، ومضاعفة قيمة صادراته وخلق ما لا يقل عن خمسين ألف فرصة عمل جديدة فيه ، كانت الخطوط العريضة المباشرة التي وضعها وزير الصناعة جورج افرام كأسس لاستراتيجية صناعية في خلال السنوات القريبة ومن ضمن رؤيا عامة تحمل القطاع الصناعي إلى واجهة النشاطات الاقتصادية في لبنان على أنه ركن أساسي منها ، لا تستقيم هي إذا لم يستقم وضعه.

ولا تقل الأهداف غير المباشرة أهمية عن الأولى بحيث أن تحقيقها يؤدي إلى خفض الطلب على العملات الصعبة ورفع مستوى المعلوماتية والتكنولوجيا في البلد عامة والقطاع الصناعي خاصة إلى المستويات العالمية بهدف مواكبة التطورات العالمية فهي وحدها تعتبر مرآةً للتقدم.

ولما كانت هذه الأهداف كلها تبحث في الهم الصناعي وترمي إلى تعزيز الإنتاج وخفض تكلفته وتحسين مواصفاته القياسية لتسهيل انسيابه إلى الأسواق العالمية ، فقد وضعت وزارة الصناعة ، بتوجيه وزير الصناعة وإشرافه ، المخطط التنفيذي الذي تضمن سبعة أقسام هي :

١ – الإجراءات التنفيذية السريعة الممكنة في خلال سنة ٢٠٠١ .

٢ – تسريع البناء المؤسساتي للوزارة .

٣ – إصدار تشريعات وحوافز جديدة للتنمية الصناعية .

٤ – تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المختلفة .

٥ – تفعيل مؤسسة المقاييس والمواصفات .

٦ – توسيع دور معهد البحوث الصناعية .

٧ – الاستفادة من برامج المساعدة الدولية .

وشكل برنامج العمل الأولي رؤيا عامة لاستراتيجية وزارة الصناعة في السنوات القليلة المقبلة ، تقدم عناوينها الرئيسية ، في الأولوية ، بند الإجراءات التنفيذية السريع لسنة ٢٠٠١ ، لتحقيق أهداف خفض تكلفة الإنتاج ولإبراز أهمية القطاع الصناعي سواء لناحية مساهمته في الناتج المحلي القائم أو في خلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة ، والتخفيف من الطلب على العملات الصعبة بتعزيز التصدير الصناعي ، ورفع مستوى المعلومات والتكنولوجيا في البلد إلى المستويات العالمية ومواكبة التطورات العالمية على هذا الصعيد ، وتأمين توزيع أكثر إنصافاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وأمام اعتماد لبنان سياسة الأسواق المفتوحة ، وولوجه الشراكة الأوروبية ممهداً بذلك الطريق لدخول منظمة التجارة العالمية ، يعي وزير الصناعة الهم الصناعي وهو مستمر ، بجهوده وجهود الحكومة ، في العمل لتتمكن الصناعة من تخفيض تكلفة إنتاجها لتصير في مستوى التكلفة الصناعية العالمية ، ولا سيّما على صعيد ثمن الطاقة والمحروقات والفوائد

المصرفية والأرض الصناعية وبالأخص زيادة حجم الإنتاج (لأنه كلما زاد الإنتاج كلما انخفضت التكلفة) وتحسين نوعيته طبقاً للمواصفات الدولية بالعمل على استكمال وضع المواصفات القياسية الوطنية وإقرار إلزاميتها .

من ضمن هذه الرؤيا العامة ، سعى وزير الصناعة ،منذ تسلمه حقيبة وزارة الصناعة في حكومة الرئيس رفيق الحريري ، والحكومة ، إلى تضمين البيان الوزاري ، الذي نالت على أساسه ثقة المجلس النيابي ، الخطوط الرئيسية الكبرى لتنمية الاقتصاد اللبناني " ليصبح اقتصاداً تنافسياً " وذلك عن طريق " دعم القطاع الخاص وتشجيعه وتحفيزه على العمل والتوسع وخلق فرص عمل جديدة وتسهيل سبل الاستثمار عن طريق الاستفادة والبناء على الخصائص الأساسية والميزات التفاضلية للاقتصاد اللبناني " .

ومن واقع أن القطاع الصناعي ، هو في قلب الاقتصاد اللبناني ، اعتبره البيان الوزاري " قطاعاً واعدا تعي الحكومة أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية النهوض الاقتصادي وزيادة الدخل القومي وإيجاد فرص عمل جديدة تجتذب شباب لبنان وتحول دون هجرتهم " . وعليه لا بد من " اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير المناخ الاستثماري المناسب لنموه " وهي إجراءات تقضي بتخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين الإنتاجية إسهاماً في تعزيز القدرة التنافسية وتأمينها " .

وفي ضوء هذا الاهتمام وضعنا الجزء الأول من خطة التنمية الصناعية تحت عنوان " برنامج التنفيذ السريع بالإجراءات الممكنة في خلال عام ٢٠٠١ " والهادفة إلى خفض تكلفة الإنتاج وتسهيل عملية الاستثمار وخلق فرص العمل للحد من هجرة الشباب ، توخياً إلى مضاعفة قيمة الصادرات الصناعية اللبنانية ، بحيث جاءت تترجم سياسة الحكومة التي رسمتها في بيانها الوزاري وتضع ما يعلنه رئيس الحكومة رفيق الحريري ، وبمساعدة منه ، موضع التنفيذ .

ترتكز بنود الخطة على أربعة محاور :

١. زيادة معدل النمو في القطاع الصناعي إلى حدود ١٥ في المئة سنوياً .
٢. زيادة حصة القطاع الصناعي ، من الناتج المحلي القائم ، بحيث تتجاوز ٢٠ في المئة .
٣. مضاعفة حجم التصدير من ٧٠٠ مليون إلى ١,٤ مليار دولار أميركي .
٤. إيجاد فرص عمل تصل إلى ٥٠ ألف وظيفة كمرحلة أولى .

ويهدف الجزء الأول من خطة التنمية الصناعية إلى خفض تكلفة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للصناعة اللبنانية ، عن طريق تحقيق الآتي :

٧. إلغاء الرسوم الجمركية على جميع المواد الأولية والسلع الوسيطة التي لا يصنّع مثلها في لبنان .
٨. خفض الرسوم المرفأية وتكاليفها ، وكذلك خفض أجرة الشحن الداخلي لتتجانس مع المستويات المعمول بها إقليمياً .

٩. خفض أسعار المشتقات النفطية ، وخصوصاً الفيول أويل والغاز السائل ، للاستعمال الصناعي إلى مستويات تنافسية على الصعيد الإقليمي .
١٠. تعديل التعريفة الكهربائية للاستعمال الصناعي كي توازي تلك المعتمدة عالمياً وإقليمياً .
١١. خفض بدل الاشتراكات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى المستويات التي كانت عليه سابقا.
١٢. تأمين التمويل التشغيلي والاستثمارات الجديدة بشروط وفائدة تنافسية
١٣. السعي إلى خفض تكلفة التمويل عبر خفض تكاليف العناصر المكونة لها .
١٤. تحديد مناطق صناعية مصنّفة وتجهيزها بالبنية التحتية والخدمات الأساسية اللازمة كما هو متوافر على الصعيد الإقليمي .
١٥. خفض تكاليف تخليص البضائع المستوردة والمستعملة في القطاع الصناعي عن طريق تسهيل المعاملات الإدارية في الجمارك والمرفأ .
١٦. تعجيل إصدار مواصفات عالمية إلزامية لمعظم القطاعات الصناعية بحيث تتمكن من توحيد خطوط إنتاجها وتحسين مردودها وبالتالي زيادة حجم الإنتاج بتكلفة أقل .
١٧. إلزام إشراك الصناعة اللبنانية في المناقصات العامة وإزالة المعوقات من أمام تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة في هذا المجال .

وكان لمجلس الوزراء ، وفي مقدمه رئيسا الجمهورية العماد إميل لحود والحكومة الشيخ رفيق الحريري ، دورٌ كبيرٌ في تحقيق معظم ما تقدّم ، عن طريق إصداره المراسيم أو القرارات الضرورية . كما ساهمت بعض الوزارات المعنية وجمعية الصناعيين في تذليل العقبات التي كانت تعترض الصناعيين في مجالات مختلفة ، وشكوا منها سابقا .

وفي هذا الإطار الشامل حققت الوزارة ، خلال عام ٢٠٠١ ، الآتي :

إنجازات الجزء الأول من خطة التنمية الصناعية

أولاً: إلغاء الرسوم الجمركية على جميع المواد الأولية والسلع الوسيطة التي لا يصنّع مثلها في لبنان .

كان لتنسيق وزارة الصناعة ، مع وزارة المال والمجلس الأعلى للجمارك ، أثره في الحد من خفض الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة التي ينتج مثلها محلياً من جهة ، وفي إلغاء تلك الرسوم، من جهة ثانية ،على المواد الأولية والمواد الوسيطة التي تستخدم في الإنتاج الصناعي الوطني والتي لا يصنّع مثلها محلياً .

فقد جاء خفض المعدل الإجمالي للرسم الجمركي ، بما في ذلك ضريبة الاستهلاك المفروضة على بعض السلع ، من ٢٠ في المئة إلى ١٥ في المئة ، أما النسبة القصوى فقد انخفضت من ١٠٥ في المئة إلى ٧٠ في المئة . إذ صدر عن مجلس الوزراء المرسومان الآتيان :

١- المرسوم الرقم ٤٣٧٧ تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٩ والذي خفض معدلات الرسوم الجمركية في شكل عام وألغى الحد الأدنى للاستيفاء الجمركي ، وتم بموجبه ، أيضاً ، إلغاء الرسوم الجمركية على معظم المواد الأولية والوسيطة المستعملة في الإنتاج الصناعي الوطني.

٢- المرسوم الرقم ٥٣٤٩ تاريخ ٢٠٠١/٤/٢١ وقد أعفى المواد الأولية والوسيطة التي لم يشملها المرسوم الأول وأعاد جزءاً من الحماية الجمركية لبعض الصناعات الوطنية.

وقد تم إصدار هذا المرسوم التصحيحي بناءً على مبادرة من وزارة الصناعة وجهدها المتواصل تجاوباً مع مراجعات وطلبات وملاحظات الصناعيين المعنيين. وتابعت الوزارة أيضاً دراسة البنود الجمركية الأخرى التي تتم المراجعة في شأنها سواء لناحية الإعفاء الجمركي ، أو لناحية الحماية الجمركية .

ثانياً: خفض الرسوم المرفأية وتكاليفها ، وكذلك خفض أجرة الشحن الداخلي لتتجانس مع المستويات المعمول بها إقليمياً.

تجاوبت كل من وزارة النقل وإدارة مرفأ بيروت مع طلب وزارة الصناعة وجمعية الصناعيين اللبنانيين ، فتم تعديل الرسوم المرفأية على الوجه الآتي :

١ – في عمليات حركة المستوعبات :

- أعفيت عمليات الترانزيت إدخال والترانزيت إخراج من الرسوم السابقة .

٢ – في الرسوم على عمليات التفريغ والشحن والتحميل والتنزيل ، أضيفت إلى بند الإعفاءات :

- البضائع المفرغة بواسطة الشفاط العائد إلى الباخرة شرط استئجار رافعة عائدة للإدارة فيستوفى فقط بدل استئجار الرافعة .
- السوائل المفرغة أو المشحونة (المسحوبة) بواسطة الشفاطات الذاتية للباخرة ، إذ يستوفى عنها جعالة نسبتها ١٠ في المئة فقط من الجعالات الواردة في الجدول رقم ٣ .

٣ – في العمل خارج الدوام النظامي :

- تعتبر ساعات العمل الفعلية ، بين الساعة الأولى والسابعة فجراً ، ساعات إضافية، عوضاً عن احتساب مدة الفترة كاملة " متوجبة حكماً " في حال استمر العمل بعد الأولى فجراً بحيث كان يستوفى بدل ٦ ساعات مهما كانت مدة العمل الإضافية .
- تعفى المستوعبات الملآنة المعدة للتصدير وإعادة التصدير من بدل ساعات العمل الإضافي العائدة أصلاً على الصناعي أو التاجر .

٤ – نفقات خبراء الإدارة :

- إعادة رسم الخبرة ، وقدره ٦٥ دولارا أميركياً ، إذا ثبت أن إدارة المرفأ هي المسؤولة عن النقص الحاصل في البضاعة أو عن الشبهة.

٥ – رسوم الوزن على القبّان الجسري :

- تم تخفيض الرسم من ٤ إلى ٣ دولارات على كل عملية وزن .

٦ – الرسوم المرفأية على بضائع المستوعبات :

- خفضت رسوم بضائع المستودع الصناعي وباتت ١٢٥ دولاراً للمستوعب ٢٠ قدماً و٢٠٠ دولارا للمستوعب ٤٠ قدماً .
- خفضت رسوم بضائع الترانزيت ، منطقة حرة ، تصدير ، إعادة تصدير وإعادة استيراد وباتت ٣٠ دولارا للمستوعب ٢٠ قدماً بدلاً من ٧٥ ، و٤٠ دولاراً للمستوعب ٤٠ قدماً بدلاً من ١٠٠ دولار .
- رسوم تصدير مباشر من داخل البلد إلى السفينة رأساً وعلى السفينة الشاحنة نفسها باتت ١٥ دولاراً لمستوعب ٢٠ قدماً بدلاً من ٧٥ دولاراً و ٢٠ دولارا لمستوعب ٤٠ بدلاً من ١٠٠ دولار .

٧ – المستوعبات التي ترد بحراً وتمكث داخل حرم المرفأ ثم يعاد شحنها بحراً :

- تدفع رسما قدره ١٠ دولارات بدلاً من ٢٥ دولاراً لمستوعب ٢٠ قدماً و ١٥ دولاراً بدلا من ٣٥ دولاراً لمستوعب ٤٠ قدماً ، شرط مكوثها أقل من ١٥ يوماً .

٨ – الخزن الإضافي :

- يستوفى عن كل مستوعب ملآن يبقى في الحرم المرفأي لأسباب قسرية ، بعد خروجه من عهدة الإدارة ، رسم أرضية قدره ٢ دولار أميركي عن كل يوم ، بدلاً من الرسوم العادية وهي ٣٠ و ٥٠ دولاراً للمستوعب ٢٠ قدماً و٤٠ و ٧٥ دولارا للمستوعب ٤٠ قدماً .

٩ – تخفيض الرسم على استيراد المستوعب ٢٠ قدماً من ٢٠٠ دولار إلى ١٥٠ دولاراً .وعلى المستوعب ٤٠ قدماً من ٣٠٠ دولار إلى ٢٢٥ دولاراً .وتخفيض

الرسم على البضائع الواردة برسم المستودع الصناعي من ٥٠ في المئة من الرسم العادي إلى ٤٠ في المئة .

ثالثاً: خفض أسعار المشتقات النفطية ، وخصوصاً الفيول أويل والغاز السائل ، للاستعمال الصناعي إلى مستويات تنافسية على الصعيد الإقليمي.

بعد الجهد والسعي والتعاون مع المراجع المعنية تم التوصل إلى ما يأتي :

١. إلغاء الرسوم الجمركية ابتداء من شهر شباط ٢٠٠١ على المازوت إلحاقاً بالفيول أويل.
٢. السماح للصناعيين بالاستيراد المباشر للمشتقات النفطية المستخدمة في صناعاتهم ما عدا المازوت.
٣. العمل، بالتعاون مع مديرية النفط، على تسهيل الإجراءات الإدارية والعملانية للصناعي في حال استيراده للمشتقات النفطية أو في حال رغبته التزود مباشرة بمادة المازوت من خزانات منشآت النفط .
٥. تعمل الوزارة على تثبيت صحة وإمكانية استعمال الفيول أويل الذي يحتوي نسبة كبريت تصل إلى ٣,٥ % في الصناعات المحلية ، شرط الالتزام بالمعايير البيئية والصحية ، مما يؤمن وفراً في تكلفة هذه المادة.

رابعاً:: تعديل التعريفة الكهربائية للاستعمال الصناعي كي توازي تلك المعتمدة عالمياً وإقليميا .

رغم الجهود الحثيثة التي قامت بها الوزارة وجمعية الصناعيين اللبنانيين ، وبالرغم من تأييد وتوصية اللجنة النيابية المعنية، لم تتمكن الوزارة لتاريخه وللأسف، من تعديل التعرفة الكهربائية للاستعمال الصناعي وذلك بالنظر إلى النزف المالي الحاصل في مؤسسة كهرباء لبنان والذي تفاقم من جراء الارتفاع الكبير في سعر المشتقات النفطية المستعملة في توليد الكهرباء.

غير أن الوزارة ، وسعياً منها في خفض تكلفة أسعار الطاقة في عملية الإنتاج ، كتبت إلى وزير الطاقة والمياه ، في تاريخ ١٢ / ٢ /٢٠٠١ تطلب منه ، وضمن الإمكانات المتوفرة ، " تأمين التيار الكهربائي إلى المناطق الصناعية والمؤسسات الصناعية التي تتغذى مباشرة من الشبكة أو من محطات تحويل خاصة بها وذلك ما بين الساعة السابعة صباحا والخامسة من بعد ظهر كل يوم ، والعمل على تأمين مخارج خاصة بالمناطق الصناعية والمؤسسات التي لا تتأمن لها هذه البنية الخدماتية "

وكان وزير الصناعة قد أعلن شهر تموز " شهر الطاقة " ، بهدف تأمين الطاقة الكهربائية ومشتقات المحروقات ، للصناعة الوطنية ، بأسعار توازي الأسعار المعمول بها إقليمياً بهدف تكافؤ الفرص في عملية المنافسة داخل السوق الواحدة .

وبعد عرض الموضوع على مجلس الوزراء تم تشكيل لجنة وزارية لدرسه . وقد أعدت الوزارة مشروعاً للمناقشة ، على أن تكون الآلية ، في مرحلة أولى ، بشكل " منح تعويضية عن الفيول أويل للصناعات ذات الاستهلاك المكثف له " . إن المشروع المقترح يساعد على تنمية الصناعات المعنية ويوسع قاعدة التشغيل فيها فتزيد فرص العمل ، بحيث تعود الخزينة وتستعيض ، عن طريق الضرائب والرسوم المتوجبة بفعل زيادة الإنتاج والتسويق ، المبالغ المدفوعة لمنح تعويضية .

وفي هذا الإطار بحث الوزير جورج افرام ، مع نظيره القطري الشيخ عبد الله العطية ، لدى استقباله له في بيروت ، في " ما يمكن أن تقدمه دولة قطر للدولة اللبنانية على صعيد معالجة موضوع ارتفاع أسعار الطاقة التي تواجه الصناعة اللبنانية وتعيق قدرتها على المنافسة في الأسواق العربية ، إذ ليس من العدالة أن نطلب من الصناعي اللبناني ، ونحن في اتجاه منطقة عربية حرة ، أن يتنافس مع زملائه في البلدان العربية وأسعار المشتقات النفطية والطاقة التي يتحملها ، هي مضاعفة عما هو متوفر لديها " .

خامساً: خفض بدل الاشتراكات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى المستويات التي كانت عليه سابقاً .

بالتنسيق والتعاون مع وزارة العمل ومختلف الإدارات الرسمية المعنية والفعاليات الاقتصادية في القطاع الخاص، تم إقرار خفض رسوم الاشتراك في الضمان الاجتماعي من ٣٨,٥ في المئة إلى ٢٣,٥ في المئة ، بموجب قرار مجلس الوزراء الرقم ٤٥ بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٥. فقد تم تخفيض اشتراكات الأمومة والطبابة من نسبة ١٥ في المئة إلى نسبة ٩ في المئة ، واشتراكات التعويضات العائلية من نسبة ١٥ في المئة إلى نسبة ٦ في المئة . ويستفيد العاملون المضمونون من تخفيض حصتهم في اشتراكات صندوق الأمومة والطبابة من نسبة ٣ في المئة إلى نسبة ٢ في المئة .

سادساً: تأمين التمويل التشغيلي والاستثمارات الجديدة بشروط وفائدة تنافسية وكذلك السعي لتنزيل تكلفة التمويل عبر تخفيض أكلاف العناصر المكوّنة لها .

بالتنسيق والتعاون بين وزارة الصناعة ووزارة المال ومصرف لبنان وجمعية الصناعيين تم تنفيذ الآتي:

- طوّرت الحكومة برنامجاً لدعم تمويل القطاعات السياحية والزراعية والصناعية بما فيها مؤسسات تكنولوجيا المعلومات ، يرتكز على تقديم قروض مدعومة من الحكومة بحيث تتحمل الخزينة فائدةً نسبتها ٧ في المئة على القروض التي تبلغ خمسة مليارات ليرة لبنانية ، وفائدة نسبتها ٥ في المئة على الشطر من القروض الذي يراوح بين خمسة وخمسة عشر مليار ليرة لبنانية ، وقد وضع مصرف لبنان آلية لتنفيذ هذا البرنامج . وقد شمل رفع نسبة الدعم إلى ٧ في المئة ، الاستثمارات الصناعية المعقودة منذ بداية نيسان ١٩٩٧ .

- زيادة سقف القروض المضمونة من قبل مؤسسة "كفالات" من ١٠٠ إلى ٣٠٠ مليون ل.ل. على أن تغطي هذه المؤسسة ٧٥ في المئة من كفالة القرض المعطى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشرط ألا يتعدّى معدل التكلفة الإجمالية للمقترضين من هذه المؤسسات حوالي ٣,٥ في المئة سنوياً .

- توسيع قاعدة الاستفادة من القروض المدعومة من الدولة اللبنانية كي تشمل عمليات التمويل التأجيري (LEASING).

- تحديد آلية الاستفادة، من قبل الصناعيين، من قرض البنك الأوروبي للتثمير والبالغ ٣٠ مليون يورو والذي يستفيد أيضاً من دعم الفائدة المصرفية .

كما بذلت الوزارة بالتعاون مع مصرف لبنان وجمعية الصناعيين وجمعية المصارف جهوداً حثيثة للتعريف بهذا القرض وتسويقه كي تتمكن الصناعات اللبنانية من الاستفادة الكاملة منه. كذلك أجرت الوزارة، بالاشتراك مع مصرف لبنان، مباحثات مع ممثلي البنك الأوروبي للتثمير بهدف تحسين شروط القرض وتسهيل الإجراءات الإدارية المطلوبة.

سابعاً: تحديد مناطق صناعية مصنفة وتجهيزها بالبنى التحتية والخدمات الأساسية اللازمة كما هو متوافر على الصعيد الإقليمي .

- صادق وزير الصناعة على مشاريع مراسيم ترمي إلى تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام لكل من المناطق الصناعية الجديدة في الحدث (بعلبك)، تول (النبطية)، أنصارية ومزرعة ساري (قضاء صيدا) وحصرايل (قضاء جبيل).

وقد صدر :

١. المرسوم ٤٨٣٩ تاريخ ٣ شباط ٢٠٠١ القاضي بتصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام للمنطقة الصناعية في منطقة الرمول العقارية (قضاء عكار) .
٢. المرسوم ٤٨٤١ تاريخ ٣ شباط ٢٠٠١ القاضي بتصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام للمناطق الصناعية في الحصون – بزيون وعين الدلبة العقارية (قضاء جبيل) .

- كما بادر وطلب وحصل على موافقة المنظمة العربية للتنمية الصناعية على انتداب خبيرين للتعاون مع وزارة الصناعة والتنظيم المدني وإيدال للقيام بدراسة ميدانية والاضطلاع عن كثب على جميع الدراسات والمعلومات التي أجريت بالماضي في

سياق المناطق الصناعية القائمة أو المرشحة، وبالتالي تقديم اقتراحاتهم بهذا الخصوص.

وقد وصل الخبيران إلى بيروت وقاما بالدراسة الميدانية واطلعا عن كثبٍ على واقع التجمعات الصناعية في لبنان وعلى الدراسات المعدة سابقاً في هذا الخصوص ، ونحن في انتظار تسلمنا التقرير قريباً .

- تحضّر الوزارة مشاريع محددة من أجل تأمين مناطق صناعية تكون في تصرف المستثمرين من دون مقابل أو بأسعار رمزية ، عن طريق الاستعانة بالأملاك العامة والمشاعات، ومن ثم العمل على استصدار المراسيم الضرورية.

ثامناً: خفض تكاليف تخليص البضاعة المستوردة والمستعملة عن طريق تسهيل المعاملات الإدارية في الجمارك والمرفأ.

ساهمت وزارة الصناعة في وضع ملاحظات على نصوص قانون الجمارك الجديد وإدخال تعديلات عليها ، خاصة في ما يتعلق بالإجراءات والقيود المفروضة على واردات القطاع الصناعي وصادراته . وقد تحقق الآتي :

١ – ألغي الكشف الإلزامي الذي كان مفروضا على جميع البضائع المصدرة ضمن المستوعبات ، بحثا عن الممنوعات ، ما عدا استثناءات قليلة جداً.

٢– ألغي الكشف الجمركي الثاني على البضائع المصدرة بحيث باتت معاملاتها تمرُّ على الخط الأخضر ، في نظام " نجم " ، باستثناء البضائع التي يطلب مصدروها شهادات EURO - ١ والبضائع التي تتطلب شهادات لتقديمها إلى وزارة المالية ، مثل المياه والسوائل الكحولية والإسمنت. وقد اُختصِرَت ، بهذا الإجراء ، عملية مرور البضاعة المصدرة على العنبر رقم ٦ .

٣– أصبح في الإمكان تسجيل معاملات تصدير البضائع أو إكمال عملية تسييرها في قاعة المسافرين (المرفأ) التي تعمل حتى الساعة الثامنة عشرة مساء، الأمر الذي يمكن المصدرين من نقل بضائعهم إلى المرفأ بعد الظهر لتلافي ازدحام السير وما ينتج عنه من تكاليف إضافية.

٤– أعفيت معاملات التصدير من أجور الأعمال الإضافية وذلك بإجازة إنجازها في قاعة المسافرين التي تعمل بدوام رسمي حتى الساعة الثامنة عشرة ، وقد أعطيت التعليمات اللازمة في هذا الاتجاه إلى موظفي الجمارك في القاعة المذكورة.

٥– أُلغيت مرحلتان من عملية تسيير معاملة التصدير، الأولى المتعلقة بإحالة البيان من دائرة المانيفست إلى خفير الرصيف الذي يشرف على التصدير، والثانية المتعلقة بتسجيل معاملة التصدير في الباحة حيث يكون المستوعب الفارغ موجودا.

٦- يمكن نقل البضاعة المصدرة **مباشرة من المصنع الى الباخرة الشاحنة**، إذا ما كانت هذه الأخيرة موجودة في المرفأ، وذلك من دون المرور بالعنبر رقم ٦ ولا بالباحة. وعلى هذا الأساس اصبح في قدرة الصناعي، إذا رغب في ذلك، أن ينقل بضائعه المصدرة في المستوعب إلى المرفأ عندما تكون الباخرة الشاحنة متواجدة فيه.

٧- تعمل إدارة الجمارك حاليا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغاء التعهد المفروض على عملية إخراج المستوعبات الفارغة من المرفأ وإعادتها إليه، وذلك بملاحقة وكالات الملاحة عن مصير مستوعبات كل منها ، دورياً بواسطة الحاسوب ، باعتبار أن هذه المستوعبات هي ملك الوكالات المذكورة وهي وسيلة لنقل البضائع متممة للبواخر الناقلة. إن هذه العملية توفر عددا من المراحل كانت مفروضة على معاملات التصدير ضمن المستوعبات.

إن هذه الإجراءات توفر على معاملات التصدير نصف مراحلها الحالية مع ما يستتبع ذلك من تكاليف. وسوف تتابع وزارة الصناعة مراقبة عملية تنفيذها، كما أنها مستعدة ، إذا لزم الأمر، لتقبل مراجعات الصناعيين المتعلقة بهذا الموضوع.

تاسعاً: تعجيل إصدار مواصفات عالمية إلزامية لمعظم القطاعات الصناعية بحيث تتمكن من توحيد خطوط إنتاجها وتحسين مردودها وبالتالي زيادة حجم الإنتاج بتكلفة أقل

وبهدف المحافظة على جودة المنتجات الصناعية ونوعيتها ، وحفاظاً على مصلحة المستهلك المحلي ، وتسهيلاً لنفاذ هذه المنتجات إلى الأسواق العالمية تعمل الوزارة على إصدار مواصفات قياسية عالمية إلزامية لمعظم القطاعات الصناعية بحيث تتمكن هذه الصناعات من توحيد خطوط إنتاجها وتحسين مردودها وبالتالي زيادة حجم الإنتاج بتكلفة اقل."

وقد صدر المرسوم الرقم ٥١٢٦ تاريخ ٥ نيسان ٢٠٠١ القاضي بـ " إعطاء صفة الإلزام لمواصفات قواطع الألومنيوم المبثوقة والمؤوندة والمطلية لأعمال الهندسة المدنية . فيما أحالت الوزارة أكثر من عشرة مشاريع مراسيم تطلب فيها إقرار صفة الإلزام لعدد من المواصفات الغذائية والكهرتقنية ومواد البناء والبنزين .

وقد أنجزت مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية أكثر من ٦٠ مواصفة غير إلزامية ، وباشرت بدرس ١٠٤ مواصفات أخرى .

إلى ذلك وقع وزير الصناعة ، في هذا النطاق ، مع الوزير السوري أحمد الحمو ، اتفاق تبادل شهادات المطابقة ، الذي يسهل تبادل المنتجات الصناعية بين البلدين في شكل سريع ، وفق الشروط العالمية .

عاشراً: إلزام إشراك الصناعة اللبنانية في المناقصات العامة وإزالة المعوقات من أمام تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة في هذا المجال .

جهدت الوزارة بحزم في تطبيق القوانين والقرارات الوزارية الصادرة في شأن عدم استبعاد المنتجات الصناعية الوطنية عن الاشتراك في المناقصات العامة ، وحثت الصناعيين على تقديم شكواهم بهذا الموضوع إلى أجهزة الوزارة التي قامت بدورها بمراجعة مجلس الوزراء ومجلس الإنماء والإعمار والإدارات الرسمية المعنية وكبار المسؤولين من اجل عدم استبعاد المنتجات الوطنية في المناقصات والتلزيمات الحاصلة وفي عقود المشاريع العامة وتجهيز المؤسسات العامة .

كما تؤكد الوزارة دوما" على إلزامية إشراك منتجات الصناعة اللبنانية في المناقصات العامة وعدم استبعادها بطريقة غير مباشرة من خلال المواصفات الواردة في دفاتر الشروط ، وقد رفعت كتباً عديدة إلى الهيئات والإدارات المعنية تلفتهم فيها إلى أنها استبعدت منتجات صناعية وطنية من الالتزامات التي أجرتها وطالبتهم بالرجوع عن ذلك ، وقد تجاوبت بعض الإدارات مع جهود الوزارة .

حادي عشر: تحديث الإطار القانوني للمستودع الصناعي ووضعه في التنفيذ.

شاركت الوزارة بفاعلية في تحديث الأطر القانونية التي تحكم المستودع الصناعي بحيث حققت التسهيلات التالية:

- إمكانية التصدير بالموازاة، أي تصدير السلع الشبيهة قبل التصنيع الفعلي لمواد الإدخال الموقت.
- إمكانية تمديد المهل الممنوحة لتنفيذ عمليات التصنيع من اجل إعادة التصدير.
- إلغاء إلزامية تصدير المُنتَج المصنَّع إلى الخارج والسماح بوضعه في الاستهلاك الداخلي دون دفع غرامات.
- إمكانية إنشاء مناطق حرة صناعية حيث تعمل الصناعات دون رقابة أو قيود جمركية، وبالتالي فسح المجال أمامها لتخفيض تكلفة منتجاتها مما يعزز قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

إطلاق برامج استراتيجية في طريق التنمية الصناعية
بالتعاون مع منظمات دولية ومحلية

وقع وزير الصناعة مع سفير الاتحاد الأوروبي جورج كوركولاس ، الاتفاق اللبناني – الأوروبي لبرنامج التحديث الصناعي الذي تنفذه شركة " تاليس " الفرنسية التي رست عليها مناقصة التنفيذ من بين ثماني شركات عالمية اشتركت فيها .

وينص الاتفاق على أن يقدم الاتحاد الأوروبي هبة قيمتها ١١ مليون أورو تخصص لتنفيذ برنامج عام متكامل للسنوات الأربع المقبلة ، من أجل تطوير الصناعة اللبنانية وزيادة قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي بهدف تعزيز حجم التصدير وتنويع أسواقه .

يمتد هذا البرنامج على أربع سنوات يتم خلالها تأسيس وإطلاق المركز اللبناني الأوروبي للتحديث الصناعي كمؤسسة مستقلة تنتقل عند نهاية البرنامج إلى إدارة وخبرات بشرية لبنانية.

ويتوجه البرنامج خصوصاً ، إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بتوفير المساعدات التقنية العالية الكفاية من أجل المساهمة في إنعاش الاقتصاد اللبناني ونموه وخلق فرص عمل في إطار إنشاء منطقة أوروبية متوسطية للتبادل التجاري الحر .

ويأتي الاتفاق ليعزز خطة الدولة والحكومة لتشجيع القطاعات الإنتاجية ، كون التحدي الكبير أمام الصناعة اللبنانية هو في " أن تنفتح أمامها سوق كبيرة هي سوق الاتحاد الأوروبي ، وهو ما تفتقر إليه الصناعة اللبنانية حيث لم تسمح لها السوق المحدودة بتطوير طاقاتها بمقدار ما تسمح به الطاقات البشرية المتوافرة " . كما يرمي إلى بناء القدرة المحلية للصناعة ونقل الخبرات إليها وتنمية استخدام الوسائل التقنية والإدارية والمنهجية الضرورية لبلوغ مستويات تنافسية عالية وإعطاء حوافز لفاعلية الإنتاجية ونوعيتها وإبراز التأثير الإيجابي لأداء المؤسسات والمنظمات الحكومية .

وقد تشكلت لجنة قيادة للإشراف على تنفيذ المشروع لمدة ثلاث سنوات برئاسة وزير الصناعة تتألف وعضوية مندوبين عن كل من : وزارة الاقتصاد والتجارة ، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان ، جمعية الصناعيين اللبنانيين ، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار (إيدال) ،معهد البحوث الصناعية . يضاف إليها ، ولمدة سنة ، ممثلون عن القطاعات المنتقاة في المرحلة الأولى وهي : الورق والتغليف ، الطباعة و المواد الغذائية.

كما ألحق بها مندوبان مراقبان عن الاتحاد الأوروبي ومجلس الإنماء والإعمار . ويتولى أعمال أمانة السر والتنسيق رئيس مصلح الشؤون التقنية والخدمات الصناعية .

كما انبثق عن لجنة القيادة ، لجنة متابعة مصغّرة من : ممثل عن وزير الصناعة ، ومندوبين عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان وجمعية الصناعيين.

تتابع عن كثب أعمال وحدة المشروع وتؤمن التواصل بين الوحدة والوزارة ولجنة القيادة .

وقد عيّنت وزارة الصناعة ، كونها المستفيد من البرنامج ، مديراً محلياً له مهمته القيام ببعض أعمال وصلاحية المستفيد بهدف التحقق من تقدم أعمال المشروع وتحقيق النتائج المتوخاة ، وهو يتبع الوزير مباشرة ويعمل بتوجيهاته .

٢ – المشروع المتكامل لتطوير القدرة التنافسية للصناعة اللبنانية ، وولوجها الأسواق العالمية

يمول المشروع منظمة اليونيدو ، التي قدمت هبة قيمتها ٧ ملايين دولار ، قبلها مجلس الوزراء بالقرار رقم ١٧ تاريخ ٢٩ / ٣ / ٢٠٠١ . ويشمل البرنامج تنفيذ مشاريع عدة يباشر بها فور لحظ الاعتمادات لكل منها من قبل الأمم المتحدة . وقد أنجزت الترتيبات التعاقدية المتعلقة بمباشرة تنفيذ أحد هذه المشاريع القاضي بمنح مساعدة وخبرات تقنية لمعهد البحوث الصناعية تصل إلى ٦٠٠ ألف دولار أميركي .

وقد تشكلت لجنة إدارة " مشروع تطوير الصناعة اللبنانية " برئاسة وزير الصناعة وعضوية المدير العام لمعهد البحوث الصناعية ،ورئيس مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس اللبنانية ومديرها العام ومديرية البرنامج الإقليمي لليونيدو ووزارة الاقتصاد والتجارة والمنسق الوطني للمشروع . وقد اجتمعت وعرضت الخطوات المرحلية للمشروع بهدف الإسراع باعتماد مواصفات مرجعية وطنية ووضع تصوّراً نهائياً لهيكلة " البنية التحتية للنوعية " في الصناعات اللبنانية ، بهدف زيادة قدرتها التنافسية وولوجها أسواق التصدير العالمية .

يرمي مشروع " تطوير الصناعة اللبنانية " إلى بناء القدرة المحلية للصناعة ونقل الخبرات إليها وتنمية استخدام الوسائل التقنية والإدارية والمنهجية الضرورية لبلوغ مستويات تنافسية عالية وإعطاء حوافز لفاعلية الإنتاج ونوعيته وإبراز التأثير الإيجابي لأداء المؤسسات والمنظمات الحكومية بما يشكل مثالاً يُحتذى للقطاع الصناعي بكامله .

وقد عقدنا عدة اجتماعات لإدارة " مشروع تطوير الصناعة اللبنانية " واستعرضنا المراحل التي تم تنفيذها ، وناقشنا خطة العمل ودرسنا عددا من تقارير الخبراء والعمل قائم لوضع المشروع موضع التنفيذ الفعلي .

٣ – تشجيع الاستثمار الصناعي وتنمية الصادرات اللبنانية بالتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين

ومن أجل تشجيع الاستثمار الصناعي من ميزات لبنان التفاضلية ، وبغاية تنمية الصادرات اللبنانية عن طريق مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولوج الأسواق الخارجية وتفعيل التعاون بين الصناعيين اللبنانيين المقيمين والمغتربين ، وتشجيع الطاقات الشابة المبدعة ودعم الأبحاث التطبيقية في المجال التكنولوجي في الجامعات ، خدمة للصناعة في عملية المكننة وإدماج التكنولوجيا في خطوط الإنتاج بالاعتماد على الخبرات المحلية بدل استيراد المعرفة من الخارج ، وتطوير مناهج تعليم الهندسة والعلوم بما يتوافق مع حاجات السوق .

لهذه الغايات أراد وزير الصناعة تفعيل التعاون والتنسيق مع جمعية الصناعيين اللبنانيين للربط بين الأنشطة الهادفة للإنماء الصناعي وإعداد برامج وأنشطة مشتركة ، عليه فقد خصصنا موازنة خاصة إلى جمعية الصناعيين اللبنانيين تستعمل وفق بروتوكول تعاون يحدد الأهداف مع الأولويات الهادفة إلى تحقيق الغايات أعلاه ، يتبعه انسيابياً ، حسب الأولوية ، لكل مشروع مذكرة تفاهم تحدد آلية الإنفاق والإشراف على التنفيذ .

وإطلاقاً لهذا التعاون ، خصصت وزارة الصناعة مكتباً تمثيلياً لجمعية الصناعيين في وزارة الصناعة التي عيّنت ممثلاً لها مسؤولاً عن هذا المكتب ووضعته في تصرف وزير الصناعة لتنفيذ ما يوكله إليه من مهام .

٤ – تشجيع الإبداع وإدماج العلوم والتكنولوجيا في الصناعة اللبنانية

في مجال تشجيع المبدعين الشباب ، وعلى الخصوص خريجي الجامعات والباحثين في مجال العلوم والهندسة في الجامعات العاملة في لبنان ، لربط الأبحاث التطبيقية مع حاجات الصناعة اللبنانية لتطوير خطوط الإنتاج بالتكنولوجيا الحديثة وابتكار آليات جديدة ، ساهمت وزارة الصناعة في تنظيم مؤتمر ومعرض إنجازات البحوث الصناعية الخامس إلى جانب جمعية الصناعيين اللبنانيين والمجلس الوطني للبحوث العلمية ، وحددنا المساهمة بمبلغ خمسين مليون ليرة لبنانية للمؤتمر والمعرض السادس من ضمن الموازنة المقررة لجمعية الصناعيين في بروتوكول التعاون والمخصصة لدعم الأبحاث التطبيقية ومنح جوائز الإبداع التشجيعية للمتفوقين الفائزين وفق المعايير الموضوعة توصلاً لقيام مؤسسات جديدة في المجال التكنولوجي والحفاظ على الطاقات الشابة من شبابنا الخلاق في وطنهم وإيجاد فرص عمل مناسبة لهم .

وكانت وزارة الصناعة قد شاركت ، بممثل عن الوزير ، في حضور المنتدى العالمي لإدارة التكنولوجيا ، في نهاية أيار ٢٠٠١ ، في منظمة اليونيدو في فيينا – النمسا ، للاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية لتطوير هذا النشاط في لبنان .

٥ – تحديد الصناعات الجديدة .

كذلك وضعت الوزارة برنامج تحديد الصناعات الجديدة التي تتناسب مع مميزات لبنان لكي تساهم في زيادة الإنتاج الصناعي وتصديره وخفض العجز في الميزان التجاري ، وقد نفذت المرحلة الأولى منه ، وتم التعاقد لتنفيذ المرحلة الثانية .

يتابع وزير الصناعة وجمعية الصناعيين اللبنانيين التحضير لمشروع يقضي بتأسيس شركة متخصصة بتنمية الصادرات إلى أسواق جديدة لا سيما أفريقيا ، على قاعدة أنه " كلما زادت الصادرات كلما زادت فرص العمل " .

١. بعد استصدار المرسوم رقم ٣٣٦١ بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٧ القاضي باعتبار المناطق المحررة مناطق ترغب الحكومة في تنميتها، تتابع الوزارة مناقشة اللجان النيابية المختصة من اجل منح إعفاءات ضريبية لمشاريع الإنماء الصناعي في تلك المناطق.

٢. باشرت الوزارة وضع الدراسات التفصيلية الأساسية لملء الشغور في الوزارة وذلك بهدف تفعيل عملها وتمكينها من تنفيذ كل المهمات الموكلة إليها وبالأخص صلاحية الترخيص لتأسيس المؤسسات الصناعية وصلاحية اقتراح إنشاء وإدارة المدن والمناطق الصناعية وذلك تنفيذا" لقوانين ومراسيم استحداث هذه الوزارة وتحديد مهامها. إن الشغور في ملاك الوزارة هو في حدود ٨٠٪ من مجمل تعداد الملاك الوارد في القانون.

٣. بعد صدور قرار من مجلس الوزراء رقم ٥٠ تاريخ ٢٠٠١/٣/٢٢ يقضي بالطلب إلى وزارة الصناعة إعداد مشروع المرسوم اللازم لتحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها ، تقوم الوزارة بإعداد حيثيات ومفاعيل وآلية تنفيذ هذا المشروع لتقديمه إلى مجلس الوزراء في المستقبل القريب.

٤. إصدار المرسوم رقم ٥٢٤٣ تاريخ ٢٠٠١/٤/٥ يقضي بتعديل تصنيف المؤسسات الصناعية واعتماد الترتيب الدولي بتصنيف الصناعات "ISIC ٣".

٥. العلاقات الصناعية مع سوريا :

بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري – اللبناني ، وبحضور الأمين العام السيد نصري الخوري ، عقدت اللجنة الصناعية السورية اللبنانية المشتركة اجتماعاً في دمشق في تاريخ ١٤ شباط ٢٠٠١ بحضور وزير الصناعة اللبناني السيد جورج افرام ووزير الصناعة السوري المهندس أحمد الحمو ووزير التنمية الإدارية السوري الدكتور حسان النوري والوفدين المرافقين .

أسفر الاجتماع عن تحقيق الآتي :

أولاً : تسهيل تبادل المنتجات السورية واللبنانية :

أ –إعفاء المواد الأولية والوسيطة غير المنتجة محلياً والمصدرة من لبنان إلى سوريا من الرسوم الجمركية والضريبة الموحدة اللازمة للصناعة (أسوة بالإعفاءات التي أقرها لبنان مؤخراً بهذا الخصوص) وتالياً إطلاق حرية انتقال هذه المواد بين البلدين ، بعد إعداد قوائم المواد الأولية والوسيطة المنتجة محليا في كل من لبنان وسوريا .

تم اقتراح تشكيل لجنة مشتركة من غرفتي صناعة دمشق وحلب وجمعية الصناعيين اللبنانيين وبتمثيل من وزارة الصناعة في كل من البلدين مهمتها :

- دراسة المواد الأولية والوسيطة المنتجة محلياً والمستوردة إلى البلدين ،
- دراسة آليات انتقال هذه المواد بين البلدين ،
- متابعة الإجراءات المطلوبة لإزالة المعوقات الإدارية التي تعترض تبادل السلع الوطنية بين البلدين على أن تعلم وزارتا الصناعة ، الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني بأسماء ممثلي كل جانب في اللجنة في خلال خمسة عشر يوما من تاريخه وعلى أن تنهي اللجنة أعمالها في خلال ثلاثة أشهر بدءاً من تاريخ دعوة اللجنة لأول اجتماع .

ب -اعتماد الجانب السوري التعريفة الجمركية للنظام المنسق : أنجزت الدراسة في هذا الشأن .

ج – تشكيل لجنة من أجل دراسة قانون الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية بهدف خفض الرسوم وتوحيدها بين البلدين .

د – استثناء المنتجات اللبنانية من قرارات تقييد وحصر الاستيراد لبعض مؤسسات القطاع العام بحيث يتم استيرادها من خلال القطاع الخاص السوري :

– تم تحرير العديد من المنتجات اللبنانية ، وتجري دراسة تحرير ما بقي من السلع .

هـ – توحيد أسس العلامات التجارية والملكية التجارية بهدف حمايتها في البلدين :

- أعد مشروع اتفاق في هذا الشأن ، وينتظر أن يسمي الجانب السوري ممثليه لدراسة الموضوع مع الجانب اللبناني .
- تم التوافق على تشكيل لجنة تحكيم مشتركة من الهيئات الصناعية في البلدين لبحث الشكاوى المتعلقة بموضوع تسجيل العلامات التجارية والملكية التجارية .

و – الإجراءات المطلوبة لإزالة المعوقات الإدارية التي تعترض تصدير السلع اللبنانية إلى سوريا وتحديد المهلة لإنجازها بما فيها التأخير الحاصل على الحدود ومعاملة السلع المستوردة من لبنان بالطريقة نفسها المعتمدة للسلع المستوردة من الأردن أو السعودية :

– اتفق على تشكيل لجنة تنسيق ضمن اللجنة الصناعية المشتركة تجتمع مرة في الشهر أو عند الضرورة لمتابعة تنفيذ الاتفاقات ومعالجة الشكاوى .

ز – التأكد من عدم إخضاع المستوردات اللبنانية إلى نظام الاعتماد المصرفي ومعاملة المستوردات اللبنانية أسوة بغيرها بالنسبة للسبل والتسهيلات في الدفع إضافة إلى احتساب سعر صرف الدولار الجمركي للمستورد السوري من لبنان على أساس السعر المتداول :

- صدر قرار سوري يسمح بالاستيراد من لبنان لقاء بوالص شحن وباشر المصرف التجاري السوري تطبيق هذه التعليمات .

كما تقرر ، في ضوء المناقشات ، أن ترفع اللجنة توصية إلى الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية التي تسمح لمواطن أحد البلدين بأن يكون رئيس مجلس إدارة شركة في البلد الآخر ولصاحب الوكالة الحصرية أن يسجل وكالته في البلد الآخر .

ثانياً : الشؤون الفنية :

أ – الإجراءات القانونية اللازمة لوضع اتفاق الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة الموقع في ٢ / ١٠ / ٢٠٠٠ موضع التنفيذ :

- تم اقتراح رفع الاتفاق إلى الجهات المختصة لإصدارها بمرسوم أو بقانون في كل من البلدين .
- يصار إلى عقد اجتماع موسع يضم الفعاليات ذات الصلة بموضوع شهادة المطابقة مهمتها دراسة السبل العملية لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

ب – إقامة ورشة عمل مشتركة لدراسة سبل وآليات التسويق المشترك للمنتجات الوطنية السورية واللبنانية في الأسواق الخارجية .

– اتفق على أن تتولى اللجنة المشكلة من غرفتي صناعة دمشق وحلب وجمعية الصناعيين اللبنانيين ، الإعداد لهذه الورشة .

ثالثاً : الشؤون القطاعية :

أ – الغزل والنسيج :

أوصى المجتمعون بالآتي :

- ضرورة وضع القرارات الناظمة للتبادل السلعي والموقعة بين البلدين ، موضع التنفيذ.
- التأكيد على التكامل في التسويق الخارجي ووضع الأطر الكفيلة بعدم سعي أي من الطرفين إلى إغراق السوق الآخر .
- ضرورة تفعيل الزيارات بين المصنعين في كلا البلدين وزيادة معرفة همم كل طرف والعمل الجاد على تذليل أية صعوبة .

ب – الإسمنت :

تمنى الجانب اللبناني أن يصار إلى استثناء الإسمنت الأبيض اللبناني من القرار الصادر بربط عمليات الاستيراد من الخارج باستيراد الكمية نفسها من الشركة السورية – الأردنية .

– وعد الجانب السوري بإعادة دراسة الموضوع واتخاذ القرار المناسب .

من جهة ثانية شكلت وزارة الصناعة لجنة متخصصة لمتابعة تنفيذ الاتفاق الثنائي بين لبنان وسوريا وإزالة العراقيل والصعوبات التي تعيق تطور المبادلات الصناعية بينهما.

٦ . تطوير الصادرات اللبنانية :

بمبادرة من المؤسسة الإيطالية للتجارة الخارجية ICE زارت مجموعة من المسؤولين في القطاعين العام والخاص إيطاليا . واشتركت وزارة الصناعة بالمدير العام بالإنابة . شملت الزيارة كلا من روما وتريستا بين ١٧ و ٢٤ حزيران وهي هدفت إلى إفادة

الجانب اللبناني من تجارب المؤسسات الإيطالية في دعم صادراتها الوطنية وتشجيعها ، وفي تعزيز قدرتها التنافسية التي تؤهلها لتحمل أعباء المواجهة التي تحقق ، بصورة متدرجة وثابتة ، حضورا اقتصاديا مميزا لإيطاليا على امتداد أسواق ومنافذ ميزتها أنها تختزن قدرات استهلاكية هائلة .

اطلع الجانب اللبناني على هيكلية ICE وأساليب العمل فيها وجال على عدد من المؤسسات الرديفة الداعمة للتصدير .

ووضع الوفد ، الذي تمثلت فيه وزارة الصناعة ، خطة عمل ، في ضوء مشاهداته في إيطاليا ، يمكن أن تؤدي إلى " عولمة المؤسسة اللبنانية " وتؤمن انتشار النشاطات المنتجة وفقا لأطر ومعايير ، في مقدمها إنشاء " **وكالة ترويج النشاطات الإنتاجية اللبنانية** " .

٧. اتفاق الشراكة الأوروبية – المتوسطية :

شاركت وزارة الصناعة في التفاوض الجاري بين الاتحاد الأوروبي و لبنان الهادف إلى انضمام الأخير إلى الشراكة الأوروبية – المتوسطية . وساهمت رئاسة مصلحة الدراسات الاقتصادية والإنماء الصناعي في المفاوضات ، فوضعت الملاحظات على اقتراحات الشريك الأوروبي المفاوض لا سيما لناحية تحفظه على طلب لبنان لحظ إمكانية حماية صناعة ناشئة أو متعثرة ، ولناحية الإعفاء التدريجي للرسوم الجمركية ولوائح السلع . وقد جرت الجولتان الثامنة والتاسعة للمفاوضات بين الاتحاد ولبنان في بروكسل بين ٧و٨ أيار و٢٨ و٢٩ منه سنة ٢٠٠١ . وقد تم التوقيع ، بالأحرف الولى ، على اتفاق الشراكة في ١٠ كلنون الثاني ٢٠٠٢ في بروكسيل .

٨. قواعد المنشأ العربية

اشتركت رئاسة مصلحة الدراسات الاقتصادية والإنماء الصناعي أيضاً ، في أعمال اللجنة الفنية لدراسة مشروع قواعد المنشأ التفصيلية العربية مطلع حزيران الماضي ، ولفتت إلى ضرورة إيلاء موضوع قواعد المنشأ المتعلقة بالفصول ، في المشروع ، على صعيد الغزل والنسيج والملبوسات ، الاهتمام لأنها بحاجة إلى دراسة متأنية تأخذ في الاعتبار وضع القطاع التقليدي والواعد في الوقت نفسه ، ومدى تأثير خفض نظام الحصص وإلغاء الاتفاق المتعدد الآليات في ٢٠٠٢ ، والتطور التكنولوجي في وسائل الإنتاج وأساليبه ، إذا لم تؤخذ القواعد المقترحة المأخوذة عن القواعد الأوروبية الموضوعة في ١٩٧٧ ، والتشدد في هذه القواعد لأنها لا تلحظ قواعد بديلة ، والخوف في أن يؤدي التشدد في القواعد إلى إفادة السلع الأوروبية ، وطلبات التعديل التي قدمتها الدول العربية في إطار اتفاقات الشراكة ....

٩.الملتقى العربي الثاني للصناعات الصغيرة والمتوسطة

شاركت رئاسة مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية في الملتقى العربي الثاني للصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي عقد في الكويت بين ٢٦ و ٢٨ أيار ٢٠٠١ وقدمت ورقة عمل بموضوع " أساليب دعم تسويق منتجات المصانع الصغيرة والمتوسطة (في لبنان) محلياً وإقليمياً وعالمياً " .

١٠ .فريق عمل التعاون الصناعي :

قدمت رئاسة مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية أيضاً ، مداخلة في اجتماعات فريق عمل التعاون الصناعي المنعقد في بروكسل بتاريخ ٢٠ حزيران ٢٠٠١ حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتهت بالطلب إلى فريق التعاون الصناعي أن يساعد لبنان على تطبيق نظام الحفاظ على البيئة (ISO ١٤٠٠٠) الذي قد يقف ، عدم إقراره ، عائقاً أمام تصدير السلع ، في المستقبل القريب .

١١ .النظام الأوروبي الموسع لقواعد المنشأ :

شاركت وزارة الصناعة ، بشخص رئيس مصلحة الدراسات الاقتصادية والإنماء الصناعي ، في الاجتماع الذي عقده في بروكسيل (بلجيكا) في ٢١ أيلول ٢٠٠١ ، فريق العمل الخاص المؤلف بموجب توصية صادرة عن اجتماع وزراء التجارة الأورو – متوسطيين في ٢٥ أيار ٢٠٠١ ، والمكلف دراسة قواعد المنشأ المقترحة في الإطار الأوروبي الموسع .

تمت مناقشة التعديلات المقترحة على بروتوكول قواعد المنشأ الملحق باتفاقية الشركة الأورو – متوسطية ، وهي تتناول :

- التراكم الإقليمي وشروط الاستفادة منه .
- قاعدة عدم رد الرسوم والحلول المقترحة لتطبيقها في المرحلة الانتقالية .
- لائحة معدلة بعمليات التشغيل أو التصنيع التي يجب أن تجري على المواد التي ليس لها صفة المنشأ لإكسابها صفة المنشأ .
- أصول إضفاء صفة المنشأ على المنتجات .

١٢ .المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي :

شاركت رئاسة مصلحة الدراسات الاقتصادية في " الدورة الثامنة والستون" للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، في أيلول ٢٠٠١ ، والتي خلصت في توصياتها ، في مجال تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى :

١. خفض المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة لتنتهي في ٢٠٠٥/١/١ بدلاً من ٢٠٠٧/١/١ .
٢. الإزالة الفورية للقيود غير الجمركية ، وتكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع صندوق النقد العربي والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، حصر هذه القيود وتحديدها .
٣. تقليص الاستثناءات من أحكام الاتفاقية .
٤. تقليص الروزنامة الزراعية .
٥. الإسراع في بت مشروع قواعد المنشأ للسلع العربية .

المصانع الجديدة

حقق النشاط الصناعي في عام ٢٠٠١ نمواً على صعيدي المصانع الجديدة وفرص العمل لم يسبق أن شهده منذ سبعة أعوام .

فقد سجل لدى المديرية العامة للصناعة ٥٩٩ مصنعاً ،تم إنشاؤها في العام المذكور، خلقت ٤٤٢٥ فرصة عمل جديدة ، وهذه الأعداد هي الأعلى منذ ١٩٩٤ بحسب الإحصاءات المسجلة .

وقد ساعد على هذا النمو الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصناعة لخفض تكلفة الإنتاج من جهة ، وللإجراءات المالية التي أقرتها الحكومة والرامية إلى زيادة نسبة دعم الفائدة المصرفية من ٥ في المئة إلى ٧ في المئة على القروض الممنوحة للصناعة ، ومباشرة مؤسسة " كفالات " بتقديم الكفالات للقروض الصناعية الصغيرة والمتوسطة مما ساعد على النمو في إنشاء المصانع الصغيرة والمتوسطة مما جعل حجم رؤوس الأموال المستثمرة موازية لتلك التي تم استثمارها في عام ٢٠٠٠ ، الأمر الذي خفض معدل حجم الاستثمار من ١٨,٥ إلى ١٥,٨ ألف دولار لفرصة العمل الواحدة ومن ١٦٦,٤ إلى ١١٦,٤ ألف دولار لرأسمال المصنع الواحد .

فقد شهد الفصل الأخير من السنة استثمار نحو ٣٥ مليار ليرة لبنانية (٢٣,٥ مليون دولار) وتسجيل اكبر عدد من المصانع بلغ ١٧٧ مصنعاً ، وجاء هذا الارتفاع وسط مناخ عام مستقر ونتيجة لإنجاز معاملات القروض والكفالات التي تم تقديم مستنداتها في خلال السنة . وتميّز النصف الثاني من السنة بتحقيق نمو أكبر مما في النصف الأول السنة إذ تم تسجيل ٣٢٧ مصنعا في مقابل ٢٧٢ في النصف الأول ، واستثمر نحو ٣٥ مليون دولار مقابل نحو ٣٣ مليون دولار .

وقد تطور الاستثمار في المصانع الجديدة ، وبحسب تسجيلها ، فصلياً لدى وزارة الصناعة ، بحسب الجدول الآتي :

	عدد المصانع	فرص عمل	رأس مال
الفصل الأول	١٤٢	١،٠٤٣	٢٣،٥١٧
الفصل الثاني	١٣٠	٩٧٩	٢٥،٤٨٧
تغيير كمي	١٢ -	٦٤-	١،٩٧٠
تغيير نسبي %	٨,٥-	٦,١-	٨،٤
الفصل الثالث	١٥٠	٩٤٧	٢١،٦٩٣
تغيير كمي /فصل أول	٨	٩٦-	١،٨٢٤-
تغيير نسبي / فصل أول	٥,٦	٩,٢-	٧,٨-
تغيير كمي/فصل ثاني	٢٠	٣٢-	٣،٧٩٤-
تغيير نسبي/فصل ثاني	١٥,٤	٣,٣-	١٤,٩-
الفصل الرابع	١٧٧	١،٤٥٦	٣٤،٤٢١
تغيير كمي /فصل أول	٣٥	٤١٣	١٠،٩٠٤
تغيير نسبي / فصل أول	١٩,٨	٢٨,٤	٣١,٧
تغيير كمي/فصل ثاني	٤٧	٤٧٧	٨،٩٣٤
تغيير نسبي/فصل ثاني	٢٦,٦	٣٢,٨	٢٦,٠
تغيير كمي/فصل ثالث	٢٧	٥٠٩	١٢،٧٢٨
تغيير نسبي/فصل ثالث	١٥,٣	٤٠,٠	٣٧,٠
المجموع	٥٩٩	٤،٤٢٥	١٠٥،١١٧

مصدر الأرقام : مصلحة المعلومات الصناعية – وزارة الصناعة .

هنا مقارنة سنوية للمصانع الجديدة ، فرص العمل ورؤوس الأموال
(مليون ليرة)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	تغيير كمي	تغيير نسبي %
الفصل الأول				
عدد	٩١	١٤٢	+ ٥١	٥٦,٠٤
فرص عمل	٨١٧	١،٠٤٣	+ ٢٢٦	٢٧,٦٦
رأس مال	١٨،٨٩٨	٢٣،٥١٧	+ ٤،٦١٩	٢٤,٤٤
الفصل الثاني				
عدد	١٠٠	١٣٠	+ ٣٠	٣٠,٠٠
فرص عمل	١،١٥٨	٩٧٩	- ١٧٩	- ١٥,٤٦
رأس مال	٤٨،٣١٩	٢٥،٤٨٧	- ٢٢،٨٣٢	- ٤٧,٢٥
مجموع الفصلين				
عدد	١٩١	٢٧٢	+ ٨١	٤٢,٤١
فرص عمل	١،٩٧٥	٢،٠٢٢	+ ٤٧	٢,٣٨
رأس مال	٦٧،٢١٧	٤٩،٠٠٤	- ١٨،٢١٣	- ٢٧,١٠
الفصل الثالث				
عدد	١٢٣	١٥٠	٢٧	٢٢,٠
فرص عمل	٩٤٠	٩٤٧	٧	٠,٧
رأس مال	١٩،٣٢٩	٢١،٦٩٣	٢،٣٧٤	١٢,٣
مجموع ٣ فصول				
عدد	٣١٤	٤٢٢	١٠٨	٣٤,٤
فرص عمل	٢،٩١٥	٢،٩٦٩	٥٤	١,٩
رأس مال	٨٦،٥٤٦	٧٠،٦٩٧	- ١٥،٨٤٩	-١٨,٣
الفصل الرابع				
عدد	١٠٤	١٧٧	٧٣	٤١,٣
فرص عمل	٨٤٧	١،٤٥٦	٦٠٩	٤١,٨
رأس مال	١٨،٢٥١	٣٤،٤٢١	١٦،١٧٠	٤٧,٠
مجموع السنة				
عدد	٤١٨	٥٩٩	١٨١	٤٣,٣
فرص عمل	٣،٧٦٢	٤،٤٢٥	٦٦٣	١٧,٦
رأس مال	١٠٤،٧٩٦	١٠٥،١١٧	٣٢١	٠,٣

مصدر الأرقام : مصلحة المعلومات الصناعية – وزارة الصناعة .

التغييرات الأساسية

تبرز التغييرات الأساسية في الاستثمار الصناعي لعام ٢٠٠١ على صعيدي التوزيع الجغرافي والتوزيع القطاعي .

فعلى الصعيد الأول حققت المحافظات الأطراف نمواً أكبر من النمو تسجل في محافظة جبل لبنان ورغم ذلك بقي تناصف بقيت المحافظات بنحو ٤٥ في المئة من العدد و٥٥ في المئة من فرص العمل و٦٠ في المئة من رؤوس الأموال ما يؤكد على صغر حجم المؤسسات في المحافظات الأطراف . وقد توزعت الاستثمارات وحصص كل محافظة على الوجه الآتي :

المحافظة	عدد	%	فرص عمل	%	رأس مال	%
الشمال	٥٢	٨,٧	٣٩٩	٩,٠	٧،٦٩٤	٧,٣
جبل لبنان	٢٦٩	٤٤,٩	٢،٤٣٢	٥٥,٠	٦٢،٤٥٧	٥٩,٤
بيروت	٤٧	٧,٨	٤٣٨	٩.٩	١٢،٧٤٠	١٢,١
الجنوب	٨٧	١٤,٥	٣٩٣	٨,٩	٦،٣٦٩	٦,١
النبطية	١٠٦	١٧,٧	٣٥٦	٨,٠	٣،٩٩١	٣,٨
البقاع	٣٨	٦,٣	٤٠٧	٩,٢	١١،٨٦٦	١١,٣
المجموع	٥٩٩	١٠٠,٠	٤،٤٢٥	١٠٠,٠	١٠٥،١١٧	١٠٠,٠

محافظة الشمال : بلغت حصتها ٥٢ مصنعا تشكل نسبة ٨,٧ في المئة من المجموع ، وهي خلقت ٣٩٩ فرصة عمل نسبتها ٩,٠ في المئة ، واستثمر فيها ٧.٧ مليار ليرة نسبتها ٧,٣ في المئة . وبلغ معدل الاستثمار للمصنع الواحد ٩٨,٢ ألف دولار ، ولفرصة العمل الواحدة ١٢,٨ ألف دولار أميركي .

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ زاد عدد المصانع في محافظة الشمال بنسبة ٤٠,٥ في المئة وعدد فرص العمل الجديدة بنسبة ٤٢,٥ في المئة وحجم رأس المال بنسبة ٥٠,٥ في المئة .

محافظة جبل لبنان : استأثرت بنسبة ٤٤,٩ في المئة من عدد المصانع أي بـــ ٢٦٩ مصنعا ، في مقابل ٥٥,٠ من فرص العمل في المئة توازي ٢٤٣٢ فرصة عمل و٥٩,٤ في المئة لرأس المال المستثمر والبالغ ٤١ مليون دولار . وبلغ المعدل الوسطي للاستثمار في المصنع الواحد ١٥٤,١ ألف دولار ولفرصة العمل الواحدة ١٧,٠ ألف دولار .

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ زاد عدد المصانع الجديدة بنسبة ٢٠,١ في المئة ، وعدد فرص العمل بنسبة ١٣,٥ في المئة وحجم رأس المال بنسبة ٤.٤ في المئة.

محافظة بيروت : بلغ عدد المصانع الجديدة فيها ٤٧ نسبتها ٧,٨ في المئة ، وهي خلقت ٤٣٨ فرصة عمل تمثل نسبة ٩.٩ في المئة ، واستثمر فيها ٨,٥ مليون دولار نسبتها ١٢,١ في المئة . وبلغ المعدل الوسطي للاستثمار في المصنع الواحد ١٧٩,٩ ألف دولار ، ولفرصة العمل الواحدة ١٩,٣ ألف دولار .

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ ، زاد عدد المصانع الجديدة بنسبة ٣٨,٢ في المئة وعدد فرص العمل بنسبة ٤٠,٤ في المئة وحجم رأس المال بنسبة ٢٥,٣ في المئة .

محافظة الجنوب : بلغت حصتها من المصانع ٨٧ نسبتها ١٤,٥ في المئة ، وهي خلقت ٣٩٣ فرصة عمل نسبتها ٨,٩ في المئة ، واستثمر فيها ٤,١ مليون دولار نسبتها ٦,١ في المئة . وقد بلغ المعدل الوسطي للاستثمار في المصنع الواحد ٤٨,٦ ألف دولار ، ولفرصة العمل الواحدة ١٠,٨ ألف دولار .

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ زاد عدد المصانع بنسبة ٤٥ في المئة في حين تراجع عدد فرص العمل بنسبة ١,٣ وحجم رأس المال بنسبة ٥٤,١ في المئة .

محافظة النبطية : بلغ عدد المصانع فيها ١٠٦ نسبتها ١٧,٧ في المئة وخلقت ٣٥٦ فرصة عمل نسبتها ٨,٠ في المئة واستثمر فيها ٢,٦ مليون دولار نسبتها ٣,٨ في المئة . وبلغ المعدل الوسطي للاستثمار في المصنع الواحد ٢٥,٠ ألف دولار ولفرصة العمل الواحدة ٧,٤ ألف دولار .

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ جاءت الزيادة مرتفعة جداً يحكمها استمرار هدوء الوضع بعد تحرير المنطقة في أيار ٢٠٠٠ ، لذلك جاءت نسبة الزيادة ٣٠٧ في المئة في عدد المصانع و٢٢٩ في المئة في عدد فرص العمل و٥٨,٧ في المئة في حجم رأس المال .

محافظة البقاع : بلغت حصتها من المصانع ٣٨ نسبتها ٦,٣ في المئة وهي خلقت ٤٠٧ فرص عمل نسبتها ٩,٢ في المئة واستثمر فيها ٧.٧ مليون دولار نسبتها ١١,٣ في المئة . وقد بلغ المعدل الوسطي للاستثمار في المصنع الواحد ٢٠٧,٢ ألف دولار ولفرصة العمل الواحدة ١٩,٣ ألف دولار . والذي رفع من مستوى معدل الاستثمار للمصنع الواحد في محافظة البقاع، إنشاء مصنع جديد في خلال شهر أيار بمبلغ يزيد على خمسة ملايين دولار (٧,٨ مليار ليرة) وهو خلق ١٠٠ فرصة عمل.

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ زاد عدد المصانع بنسبة ٢,٧ في المئة في حين تراجع عدد فرص العمل الجديدة بنسبة ٢٢ في المئة وحجم رأس المال بنسبة ١٠,٧ في المئة .

وقد بلغ معدل عدد فرص العمل للمصنع الواحد ٧,٤ ، في ٢٠٠١ ، ومعدل الاستثمار في المصنع الواحد ١١٦,٤ ألف دولار ، ومعدل الاستثمار لخلق فرصة عمل واحدة ١٥,٨ألف دولار .

التغييرات القطاعية :

الصناعات الغذائية والمشروبات :

استأثرت هذه الصناعات بـ١٣٣ مصنعا حديثاً تشكل نسبة ٢٢,٢ في المئة من مجموع عدد المصانع وهي خلقت ١١١٦ فرصة عمل نسبتها ٢٥,٢ في المئة وبلغ حجم الاستثمار فيها ١٨,٧ مليون دولار نسبتها ٢٦,٨ في المئة من الحجم الإجمالي للاستثمار . وبلغ معدل نصيب المصنع الواحد ١٤٠,٤ ألف دولار ونصيب خلق فرصة العمل ١٦,٨٧ ألف دولار .

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ حقق عدد المصانع زيادة نسبتها ٣٥,٧ في المئة وفرص العمل نسبة ٦.٦ في المئة في حين تراجع حجم رأس المال بنسبة ٢٠,٠ في المئة .

صناعة النسيج والملبوسات :

بلغ عدد المصانع الجديدة في هذا القطاع ٤٥ تمثل نسبة ٧,٥ في المئة وقد خلقت ٤٣٧ فرصة عمل نسبتها ٩.٩ في المئة . وبلغ حجم رأس المال ٤,٢ مليون دولار نسبتها ٦,٠ في المئة وبلغ معدل الاستثمار للمصنع الواحد ٩٣,٧ ألف دولار ولفرصة العمل الجديدة ٩,٦ ألف دولار .

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ زاد عدد المصانع بنسبة ١١٤,٣ في المئة وفرص العمل بنسبة ٣٤,٥ في المئة وحجم رأس المال بنسبة ٣٦,١ في المئة .

صناعة الخشب والمفروشات :

استأثرت ب٩٨ مصنعاً نسبتها ١٦,٤ في المئة وقد خلقت ٦٤٥ فرصة عمل نسبتها ١٤,٦ في المئة في حين بلغ حجم رأس مالها نحو ٦,٠ ملايين دولار نسبتها ٨,٦ في المئة . وبلغ نصيب المصنع الواحد ٦٠,٩ ألف دولار ونصيب فرصة العمل ٦.٦ ألف دولار .

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ زاد عدد المصانع بنسبة ٧١,٩ في المئة وفرص العمل بنسبة ٦٣,٣ في المئة وحجم رأس المال بنسبة ٣٦,٦ في المئة .

صناعة الجلود والأحذية :

لم يجذب هذا القطاع الكثير من الاستثمارات نظراً إلى الجمود الذي يعاني منه ، فقد تسجل ١٣ مصنعاً جديداً نسبتها ٢.٢ في المئة وخلقت ١٠٠ فرصة عمل نسبتها ٢,٣ في المئة وبلغ حجم رأس المال ٠,٦ مليون دولار نسبتها ٠,٩ في المئة . وبلغ نصيب المصنع ٥٠,٥ ألف دولار ونصيب فرصة العمل ٦.٦ ألف دولار .

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ زاد عدد المصانع بنسبة ٦٢,٥ في المئة وعدد فرص العمل بنسبة ٥٣,٨ في المئة وحجم رأس المال بنسبة ٤,٠ في المئة .

صناعة الورق والمشتقات الورقية :

تسجل فيها ١٦ مصنعا جديدا نسبتها ٢,٧ في المئة ، خلقت ١٦٥ فرصة عمل نسبتها ٣,٧ في المئة وبلغ حجم رأس المال ٥,٦ مليون دولار نسبتها ٨,٠ في المئة . وبلغ نصيب المصنع الواحد ٣٤٨,٨ ألف دولار ونصيب فرصة العمل ٣٣,٨ ألف دولار ، والمعدلان هما الأكبر قطاعياً .

بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ زاد عدد المصانع بنسبة ٢٣,١ في المئة وفرص العمل بنسبة ٧١,٩ في المئة وحجم رأس المال بنسبة ٧٢,٩ في المئة .

الصناعات الكيماوية :

تسجل فيها ٣٩ مصنعا نسبتها ٦,٥ في المئة ، خلقت ١٩٢ فرصة عمل نسبتها ٤,٣ في المئة وبلغ حجم رأس المال ٣,٥ في المئة . وبلغ نصيب المصنع ٨٩,١ ألف دولار وفرصة العمل ١٨,١ في المئة .

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ زاد عدد المصانع بنسبة ٣٤,٥ في المئة ورأس المال بنسبة ٠,٣ في المئة في حين تراجع عدد فرص العمل بنسبة ٤,٥ في المئة .

الصناعات المنجمية غير المعدنية :

تسجل فيها ٤١ مصنعاً نسبتها ٦,٨ في المئة ، خلقت ٣٢٦ فرصة عمل نسبتها ٧,٤ في المئة ، وبلغ حجم رأس المال ٨.٧ مليون دولار نسبتها ١٢,٥ في المئة . وبلغ نصيب المصنع الواحد ٢١٢,٦ ألف دولار ونصيب فرصة العمل ٢٦,٧ ألف دولار .

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ زاد عدد المصانع بنسبة ١٤١,٢ في المئة وفرص العمل بنسبة ٨٧,٤ في المئة وحجم رأس المال بنسبة ١١٧,٦ في المئة .

صناعة المعادن الأساسية :

في حين سجل عدد المصانع زيادة بنسبة ٢٣,٦ في المئة ، بالمقارنة مع علم ٢٠٠٠ ، تراجع عدد فرص العمل بنسبة ١١,٢ في المئة وحجم رأس المال بنسبة ٥٥,١ في المئة . فقد تسجل ١٣١ مصنعا تشكل نسبة ٢١,٩ في المئة من إجمالي المصانع ، خلقت ٧٣٨ فرصة عمل نسبتها ١٦,٧ في المئة وبلغ رأس المال ٦,٧ مليون دولار . وبلغ نصيب المصنع ٥١,٤ ألف دولار ونصيب فرصة العمل ٩,١ ألف دولار .

صناعة الآلات والتجهيزات :

تسجل فيها ١٤ مصنعاً نسبتها ٢,٣ في المئة ، خلقت ١٢٢ فرصة عمل نسبتها ٢,٨ في المئة ، وبلغ حجم رأس المال ١,٨ مليون دولار . وبلغ نصيب المصنع الواحد ١٢٥,٣ ألف دولار ونصيب فرصة العمل ١٤,٤ ألف دولار .

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ لم يتبدل عدد المصانع في جين تراجع عدد فرص العمل بنسبة ٣٤,١ في المئة وحجم رأس المال بنسبة ٢٩,٣ في المئة .

صناعة الصياغة والمجوهرات :

سجل ١٣ مصنعا نسبتها ٢.٢ في المئة ن خلقت ١٣٣ فرصة عمل نسبتها ٣,٠ في المئة وبلغ حجم رأس المال ١,٣ مليون دولار . وبلغ نصيب المصنع ٩٩,٣ ألف دولار ونصيب فرصة العمل ٩,٧ ألف دولار .

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ تراجع عدد المصانع بنسبة ٧,١ في المئة وحجم رأس المال بنسبة ٦٩,٧ في المئة ، وزادت فرص العمل بنسبة ٧,٣ في المئة .

الصناعات غير المصنفة :

تسجل في القطاعات غير المصنفة ٥٦ مصنعا نسبتها ٩,٣ في المئة ، خلقت ٤٥١ فرصة عمل نسبتها ١٠,٢ في المئة وبلغ حجم رأس المال ١٢,٧ مليون دولار . وبلغ نصيب المصنع الواحد ٢٢٦,٦ ألف دولار ، ونصيب فرصة العمل ٢٨,١ ألف دولار .

وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ ، زاد عدد المصانع بنسبة ٣٦,٦ في المئة ، وعدد فرص العمل بنسبة ٤١,٤ في المئة ، وحجم رأس المال بنسبة ١٢٣,٨ في المئة .

الآلات الصناعية

الشهر / فصل	٢٠٠١	٢٠٠٠	التغيير الكمي	التغيير %
كانون الثاني	٩،٥٠٠،٨٥٧	٩،٤٤٦،٥٥٥	٥٤،٣٠٢	٠,٥٧
شباط	٦،٦٤٨،٠٢٠	٦،٤١٩،٣٦٨	٢٢٨،٦٥٢	٣,٥٦
آذار	١٠،٩٢١،٣٧٢	٩،٣٥٩،٣٩٠	١،٥٦١،٩٨٢	١٦,٦٩
مجموع ١	**٢٧،٠٧٠،٢٤٩**	**٢٥،٢٢٥،٣١٣**	**١،٨٤٤،٩٣٦**	**٧,٣١**
نيسان	٧،٥١٩،٩٥٦	٨،٦١٣،٧٦٦	-٣،٣٠٣،٨١٠	-٣٠,٥٢
أيار	١٠،٠٤٦،٥٥٨	٧،٧٩٨،٨٩٣	٢،٢٤٧،٦٦٥	٢٨,٨٢
حزيران	٦,٩٩٩,٦٩٩	٨،٦١٣،٣٤٠	-١،٦١٣،٦٤١	-١٨,٧٣
مجموع ٢	**٢٤،٥٦٦،٢١٣**	**٢٧،٢٣٥،٩٩٩**	**-٢،٦٦٩،٧٨٦**	**-٩,٨٠**
تمّوز	٨،٦٦٦،٦٩٢	٦،١٤١،٤١٠	٢،٥٢٥،٢٨٢	٤١,١
آب	١١،٧٥٩،٣٢١	٦،٦٧٣،٧٧٨	٥،٠٨٥،٥٤٣	٧٦,٢
أيلول	٥،٦٣٩،٥٨٥	٦،٥٥١،٢٦٣	-٩١١،٦٧٨	-١٣,٩
مجموع٣	**٢٦،٠٦٥،٥٩٨**	**٢١،٩٥٠،٥٨٠**	**٤،١١٥،٠١٨**	**١٨,٧٥**
تشرين الأول	٨،٢٣٦،٧٢٤	٦،١٤١،٤١٠	٢،٠٩٥،٣١٤	٣٤,١٢
تشرين الثاني	١٠،٣٠٤،٧٦٨	٦،٦٧٣،٧٧٨	٣،٦٣٠،٩٩٠	٥٤,٤١
كانون الأول	١١،٩٠٣،٠٣٨	٦،٥٥١،٢٦٣	٥،٣٥١،٧٧٥	٨١,٦٩
مجموع ٤	**٣٠،٩٠٣،٠٣٨**	**١٩،٣٦٦،٤٥١**	**١١،٠٧٨،٠٧٩**	**٥٧,٢٠**
مجموع السنة	**١٠٨،١٤٦،٥٩٠**	**٩٣،٧٧٨،٣٤٣**	**١٤،٣٦٨،٢٤٧**	**١٥,٣٢**

المصدر : المركز الآلي الجمركي – وزارة المال – إدارة الجمارك .

بلغت قيمة الآلات الصناعية المستوردة في سنة ٢٠٠١ نحـــو ١٠٨,١مليـــون دولار أميركي ، في مقابل ٩٣,٨ مليون دولار في ٢٠٠٠ أي بزيـــادة قدرهـــا ١٤,٣ مليـــون دولار ونسبتها ١٥,٣ في المئة .

وهكذا نجد أولاً ، أن استيراد الآلات الصناعية سجّل هذه السنة ، وبالمقارنة مع العـــام ٢٠٠٠ ،زيادة في الفصل الأول بلغت ١,٨ مليون دولار نسبتها ٧,٣١ في المئة ، وتراجعا فـــي الفصل الثاني بمقدار ٢,٧ مليون دولار ونسبة ٩,٨ في المئة . ثم زيادة قدرهـــا ٤,١ ملايـــين دولار أميركي في الفصل الثالث .

وقد ارتفعت قيمة الآلات الصناعية المستوردة في الفصل الرابع إلـــى ٣٠,٤ مليـــون دولار في مقابل ١٩,٤ مليون دولار في الفصل الرابع من عام ٢٠٠٠ أي بزيادة ١١,١ مليون دولار ونسبة ٥٧,٢ في المئة .

الصادرات الصناعية

حققت الصادرات الصناعية اللبنانية زيادة في قيمتها قدرها ١٧١ مليون دولار أميركي في خلال سنة ٢٠٠١ ، بالمقارنة مع ما كانت عليه في خلال عام ٢٠٠٠ وبلغت نسبة الزيـــادة ٢٥,٩ في المئة . وقد جاءت التغيّرات متفاوتة بحسب الفصول الجمركية المتنوعة .

وجاءت الزيادة لتطال ٥٩ فصلا جمركيا من أصل ٨١ فصـــلاً تخـــص الصناعـــة. وبالمقارنة ، بين أرقام قيمة الصادرات في كل من الفصول الجمركية ، نجـــد أن الزيـــادة قـــد تحققت في الفصول الأكثر تصديراً، في حين أن معظم التراجع طال الفصول الجمركية الأقـــل تصديراً .

أما الفصول الأكثر تصديراً في خلال السنة فكانت كالآتي:

١ – اللؤلؤ والمعادن الثمينة والنقود وقد بلغت قيمة صادراتها ١٤٠,٩ مليـــون دولار محققة زيادة قيمتها ١٤ مليون دولار ونسبتها ١١,١ في المئة . وهي تحتل المرتبة الأولى فـــي لائحة الصادرات بنسبة ١٦,٩في المئة .

٢ – الآلات والأجهزة الكهربائية ، صدّر منها بقيمة ٧٢,٤ مليون دولار وهي حققـــت أكبر زيادة في قيمةالصادرات إذ بلغت ٣٤,٥ مليون دولار نسبتها ٩١,٤ في المئـــة ، وتحتـــل المرتبة الثانية بنسبة ٨,٧ في المئة .

٣ – المفاعلات والمراجل والآت المعدنية الآلية وصدّر منها بقيمة ٤٢ مليـــون دولار بزيادة ٥,٠ ملاين دولار نسبتها ١٣,٧ في المئة وحلّت ثالثة بنسبة ٥,٠ في المئة من إجمـــالي الصادرات .

٤ – المنتجات الكيماوية غير العضوية ، وبلغت قيمة صادراتها ٤١,٤ مليـــون دولار واحتلت المرتبة الخامسة بنسبة ٥,٠ في المئة تقريباً .

٥ – أصناف متفرقة من الأطقم بقيمة ٤٠,٣ مليون دولار نسبتها ٤,٨ في المئة .

٦ – التبغ وأبدال التبغ المصنعة وبلغت قيمة صادراتها ٣٧,٦ مليون دولار بنســـبة ٤,٥ في المئة .

٧ – الورق والكرتون ومنتجاتهما ، بلغت قيمة صادراتها ٣٣,٣ مليون. وهي تحتل المرتبة السابعة بنسبة ٤,٠ في المئة .

٨ – إسمنت وكلنكر وملح ، بلغت قيمة صادراته ٣٠,٩ مليـــون دولار ، وهـــي تحتل المرتبة االثامنة بنسبة ٣,٧ في المئة .

٩ – منتجات دور النشر والصحافة ، بلغت قيمة صادراتها ٢٦,٨ مليون دولار. وهي تحتل المرتبة التاسعة بنسبة ٣,٢ في المئة .

١٠ – الألومنيوم ومصنوعاته وقد صدّر منه بقيمة ٢٣,٩ مليون دولار نسبتها ٢,٩ في المئة وهي تحتل المرتبة العاشرة .

١١ – اللدائن ومصنوعاتها ، وصدّر منها بقيمة ٢٣,٨ مليون دولار نسبتها ٢,٩ في المئة من إجمالي الصادرات ، واحتلت المرتبة الحادية عشرة .

١٢ – الأثاث والأثاث للطب ، بلغت قيمة صادراته ٢٢,٥ مليون دولار. وهي تحتل المرتبة الثانية عشرة بنسبة ٢,٧ في المئة .

١٣ – محضرات الخضر والثمار والفاكهة ، بلغت قيمة الصادرات منها بقيمة ١٩,٢ مليون دولار نسبتها ٢,٣ في المئة ، وهي تحتل المرتبة الثالثة .

١٤ –مصنوعات من جلد ولوازم سفر ، بلغت قيمة صادراتها ١٧,٨ مليون دولار نسبتها ٢,١ في المئة .

١٥ الحديد الصب (زهر) والحديد الصلب ، بلغت قيمة صادراته ١٧,٠ مليون دولار مسجلة حصة نسبتها ٢,٠ في المئة من قيمة الصادرات الصناعية .

مقارنة الصادرات الصناعية (ألف دولار)

الرقم	الفصل	٢٠٠٠	٢٠٠١	تغيير كمي	تغيير %
١٥	شحوم ودهون وزيوت	٩،٥٥٩	٩،٤٤٥	-١١٤	-١,٢
١٦	محضرات لحوم وأسماك	٥٠٠	٧٤٧	٢٤٧	٤٩,٤
١٧	سكر ومصنوعاه	٧،٣٣٤	٩،٥٢٣	٢،١٨٩	٢٩,٨
١٨	كاكاو ومحضراته	٤،٠١٣	٤،٠٣٤	٢١	٠,٥
١٩	محضرات حبوب أو دقيق	٤،٩٦٣	٦،٦٩٠	١،٧٢٧	٣٤,٨
٢٠	محضرات خضر وثمار وفواكه	١٥،٣١٠	١٩،٢٣٢	٣،٩٢٢	٢٥,٦
٢١	محضرات غذائية متنوعة	٧،٤٤٦	٧،١٦٠	-٢٨٦	-٣,٨
٢٢	مشروبات وسوائل كحولية وخل	١٠،١٢٦	١١،٦٨١	١،٥٥٥	١٥,٤
٢٣	بقايا ونفايات الأغذية	٢،٥٥٣	٢،٩٥٢	٣٩٩	١٥,٦
٢٤	تبغ وأبدال تبغ مصنّعة	٢٠،٢٤١	٣٧،٦٤٥	١٧،٤٠٤	٨٦,٠
٢٥	ملح ، كبريت ، إسمنت	٣١،٧٥٣	٣٠،٩٤١	-٨١٢	-٢,٦
٢٦	خامات معادن وخبثها	٠	١	١	٠,٠
٢٧	وقود معدني ، زيوت معدنية	١،٢٧٦	١،٣٨٢	١٠٦	٨,٣
٢٨	منتجات كيماوية غير عضوية	٤٤،٧٣٣	٤١،٤٠٨	-٣،٣٢٥	-٧,٤
٢٩	منتجات كيماوية عضوية	٦١٦	٤٧٤	-١٤٢	-٢٣,١
٣٠	منتجات الصيدلة	٦،٤٤٣	٥،٢٩٠	-١،١٥٣	-١٧,٩
٣١	أسمدة	٩،٩٠٥	١١،٤٠٥	١،٥٠٠	١٥,١
٣٢	خلاصات للدباغة او الصباغة	٣،٣٠٥	٣،٥٦٩	٢٦٤	٨,٠
٣٣	زيوت ومحضرات عطور وتجميل	٨،٤٨٤	٩،٣٢٦	٨٤٢	٩,٩
٣٤	صابون ، عوامل سطح عضوية	٩،٧٤٧	١٠،٧١٦	٩٦٩	٩,٩
٣٥	مواد زلالية ، منتجات نشاء	٣٨٦	٥٢٣	١٣٧	٣٥,٥
٣٦	بارود ومتفجرات ، ثقاب	١٩٦	٢٤٧	٥١	٢٦,٠
٣٧	منتجات تصوير فوتوغرافي	١،١٩٢	١،٣٤٠	١٤٨	١٢,٤
٣٨	منتجات كيماوية متنوعة	٣،٣٧٣	٣،٨٨٤	٥١١	١٥,١
٣٩	لدائن ومصنوعاتها	١٥،٨٨٩	٢٣،٨٣٥	٧،٩٤٦	٥٠,٠
٤٠	مطاط ومصنوعاته	١،٦١٥	٢،٢٦٤	٦٤٩	٤٠,٢
٤١	جلود خام وجلود مدبوغة	١٠،٨١٠	١١،٧٤٥	٩٣٥	٨,٦
٤٢	مصنوعات من جلد ، لوازم سفر	٢،٣٩١	١٧،٨٧٤	١٥،٤٨٣	٦٤٧,٦
٤٣	جلود فراء ومصنوعاتها	٣	١	-٢	-٦٦,٧
٤٤	خشب ومصنوعاته ، فحم خشبي	٤،٢١٧	٩،١٥٦	٤،٩٣٩	١١٧,١
٤٥	فلين ومصنوعاته	١٠	١	-٩	-٩٠,٠
٤٦	مصنوعات حصر وسلال	٤١	١٣٠	٨٩	٢١٧,١

٤٧	عجائن خشب ، نفايا ورق	٣٠٨	١٠٦	٢٠٢-	٦٥,٦-
٤٨	ورق وكرتون ومصنوعاتهما	٢٦،٩٥٩	٣٣،٢٥٥	٦،٢٩٦	٢٣,٤
٤٩	منتجات دور النشر والصحافة	٢٦،١٨٨	٢٦،٨٤٥	٦٥٧	٢,٥
٥٠	حرير	٢٧	٨٦	٥٩	٢١٨,٥
٥١	صوف ، وبر ناعم أو خشن	٨١٩	٢١٠	٦٠٩-	٧٤,٤-
٥٢	قطن	١٣٧	٦٧٣	٥٣٦	٣٩١,٢
٥٣	ألياف نسجية نباتية أخرى	٩	٠	٩-	١٠٠,٠-
٥٤	شعيرات تركيبية واصطناعية	٢٢٤	٧٩٨	٥٧٤	٢٥٦,٣
٥٥	ألياف تركيبية واصطناعية	١،١٢٧	١،٩٦٨	٨٤١	٧٤,٦
٥٦	حشو ، لباد ولامنسوجات	١٥٨	١٧٣	١٥	٩,٥
٥٧	سجاد وأغطية أرضيات أخرى	٣،٦٥٠	٤،٦٧٦	١،٠٢٦	٢٨,١
٥٨	نسج خاصة ، مطرزات ومسننات	٣٠٩	٥٠٧	١٩٨	٦٤,١
٥٩	نسج مشربة أو مطلية	١٣٢	٤٩٣	٣٦١	٢٧٣,٥
٦٠	أقمشة مصنرة	٤٤١	١،١٢٦	٦٨٥	١٥٥,٣
٦١	ألبسة مصنرة وتوابعها	٩،٦٠٣	١٠،١٢٦	٥٢٣	٥,٤
٦٢	ألبسة غير مصنرة	١٩،٠٧٧	١٥،٩٣٦	٣،١٤١-	١٦,٥-
٦٣	أصناف أخرى	٥،٨٠٩	٤٠،٢٥٩	٣٤،٤٥٠	٥٩٣,٠
٦٤	أحذية وطماقات وأجزاؤها	٨،٢٣٨	١٤،٩٥٨	٦،٧٢٠	٨١,٦
٦٥	أغطية رأس وأجزاؤها	١٩	١٢٣	١٠٤	٥٤٧,٤
٦٦	مظلات مطر وشمس وعصي وسباط	٣٨	٢٠	١٨-	٤٧,٤-
٦٧	ريش وزغب ، أزهار اصطناعية	١٢٢	٢٣١	١٠٩	٨٩,٣
٦٨	مصنوعات من حجر أو إسمنت	٥،٣٨٣	٤،٥٨٨	٧٩٥-	١٤,٨-
٦٩	منتجات من خزف	٦،٧٨٩	٦،٥٩٥	١٩٤-	٢,٩-
٧٠	زجاج ومصنوعاته	٧،١٦٦	١١،٢٤١	٤،٠٧٥	٥٦,٩
٧١	لؤلؤ ومعادن ثمينة ونقود	١٢٦،٨٣٦	١٤٠،٨٨٩	١٤،٠٥٣	١١,١
٧٢	حديد صب (زهر) وحديد صلب	١٢،٧٠٥	١٧،٠٢٩	٤،٣٢٤	٣٤,٠
٧٣	مصنوعات من حديد صب وصلب	٨،٩١٧	١٠،٥٤٦	١،٦٢٩	١٨,٣
٧٤	نحاس ومصنوعاته	١٠،٧٣٠	٧،٤٠٥	٣،٣٢٥-	٣١,٠-
٧٥	نيكل ومصنوعاته	٥	١٦	١١	٢٢٠,٠
٧٦	ألومنيوم ومصنوعاته	٢٧،٢٠٠	٢٣،٨٨٤	٣،٣١٦-	١٢,٢-
٧٨	رصاص ومصنوعاته	١،٠٥١	٢،٢٥٣	١،٢٠٢	١١٤,٤
٧٩	زنك ومصنوعاته	٥	٢٠	١٥	٣٠٠,٠
٨٠	قصدير ومصنوعاته	١	٠	١-	١٠٠,٠-
٨١	معادن عادية أخرى ومصنوعاتها	١١	٤٠	٢٩	٢٦٣,٦
٨٢	عدد وأدوات من معدن عادي	١،٤٨٩	١،٦٤٨	١٥٩	١٠,٧
٨٣	أصناف منوعة من معدن عادي	٩٤٤	٢،٣٦٩	١،٤٢٥	١٥١,٠

٨٤	مفاعلات ومراجل وآلات	٣٦،٩٤١	٤١،٩٩٨	٥،٠٥٧	١٣,٧
٨٥	آلات وأجهزة كهربائية	٣٧،٨١١	٧٢،٣٥٩	٣٤،٥٤٨	٩١,٤
٨٦	قاطرات وعربات ومعدات طرق	١٣٤	١٩٠	٥٦	٤١,٨
٨٧	عربات سيارة وجرارة	٩،٤٩٩	١٠،٥٧٢	١،٠٧٣	١١,٣
٨٨	ملاحة جوية وفضائية	٣،٠٠٢	١٤٠	٢،٨٦٢-	٩٥,٣-
٨٩	ملاحة بحرية ونهرية	١٥٨	٦٦٠	٥٠٢	٣١٧,٧
٩٠	أدوات وأجهزة للبصريات	٣،٢٨٦	٢،٩٨٧	٢٩٩-	٩,١-
٩١	أصناف صناعة الساعات	١،٠٣٦	٣،٧١٦	٢،٦٨٠	٢٥٨,٧
٩٢	أدوات موسيقية وأجزاؤها	٣٣	١٧	١٦-	٤٨,٥-
٩٣	أسلحة وزخائر وأجزاؤها	٣٥	٣٢٦	٢٩١	٨٣١,٤
٩٤	أثاث ، أثاث للطب	١٧،٣٤٧	٢٢،٤٩٨	٥،١٥١	٢٩,٧
٩٥	لعب أطفال وألعاب مجتمع	٨١٨	٩٠٨	٩٠	١١,٠
٩٦	مصنوعات متنوعة	٥٩٩	٧٨٠	١٨١	٣٠,٢
	المجموع	٦٦١،٧٥٥	٨٣٢،٨٦٤	١٧١،١٠٩	٢٥,٩

التمويل الصناعي

١.**المصارف التجارية** : بلغت قيمة تسليفات المصارف التجارية للقطـــاع الصنـــاعي ٣،١١٤ مليار ليرة لبنانية في نهاية أيلول ٢٠٠١ أي بزيادة ٨ مليار ليرة عما كانت عليه فـــي نهايـــة حزيران ٢٠٠١ وبلغت نسبة الزيادة ٠,٢٨ في المئة .

نهاية الفترة	٢٠٠٠	آذار ٢٠٠١	التغيير الكمي	التغيير النسبي %
مليار ليرة	٢،٩٢١	٣،٠٢٩	١٠٨	٣,٧٧
نهاية الفترة	آذار ٢٠٠١	حزيـــــران ٢٠٠١	التغيير الكمي	التغيير النسبي %
مليار ليرة	٣،٠٢٩	٣,١٠٦	٧٧	٢,٥٥
نهاية الفترة	حزيـــــران ٢٠٠١	أيلول ٢٠٠١	التغيير الكمي	التغيير النسبي %
مليار ليرة	٣،١٠٦	٣،١١٤	٨	٠,٢٨

* أرقام إجمالية لمصرف لبنان .

وكانت هذه التسليفات قد ارتفعت فعلياً من ٢،٩٢١ مليار ليرة في نهايـــة كـــانون الأول عام ٢٠٠٠ حيث زادت ١٩٣ مليار ليرة نسبتها ٩,٦١ في المئة .

القروض المدعومة

السنة		تقنيـــات متخصصة	زراعي	سياحي	صناعي	المجموع
١٩٩٧	عدد المستفيدين	–	٦	٤	٢٣	٣٣
	قيمة القـــــروض (مليارليرة)	–	٨,٤٦	٧,١٤	٣٣.٣٣	٤٩
	نسبة القروض /المجموع %	–	١٧,٢٩	١٤,٥٩	٦٨,١٢	١٠٠
١٩٩٨	عدد المستفيدين	–	١٠	١٦	٥٥	٨١
	قيمة القـــــروض (مليارليرة)	–	٥,٦٢	٣٨,٢٥	٧٥,٨٨	١١٠
	نسبة القروض /المجموع %	–	٥,١٢	٢٥,٧٤	٦٩,١٤	١٠٠
١٩٩٩	عدد المستفيدين	–	٧	١٨	٧٥	١٠٠
	قيمة القـــــروض (مليارليرة)	–	٤,٦٩	٢٨,٤٨	٧٣,٩٣	١٠٧
	نسبة القروض /المجموع %	–	٤,٣٨	٢٦,٥٩	٦٩,٠٣	١٠٠
٢٠٠٠	عدد المستفيدين	–	٤	١٨	٤٩	٧١
	قيمة القـــــروض (مليارليرة)	–	٠,٦١	٢٢,٠٤	٤٥,٥٥	٦٨
	نسبة القروض /المجموع %	–	٠,٨٩	٣٢.٣٢	٦٦,٧٩	١٠٠
٢٠٠١	عدد المستفيدين	١٧	٢٦١	١٠٤	٣٧٥	٧٥٧
	قيمة القـــــروض (مليارليرة)	٦,٥٣	١٩,١٦	١٧٤,٩٧	٣١٥,٠٦	٥١٦
	نسبة القروض /المجموع %	١,٢٧	٣,٧٢	٣٣,٩٣	٦١,٠٩	١٠٠
المجموع	عدد المستفيدين	١٧	٢٨٨	١٦٠	٥٧٧	١،٠٤٢
	قيمة القـــــروض (مليارليرة)	٦,٥٣	٣٨,٥٤	٢٦٠,٨٧	٥٤٣,٧٥	٨٤٩،٦٨
	نسبة القروض /المجموع %	٠,٧٧	٤,٥٤	٣٠,٧٠	٦٣,٩٩	١٠٠

المصدر : مصرف لبنان .

بلغت قيمة القروض المدعومة من مصرف لبنان ، والمتضمنة القروض المكفولة مـــن مؤسسة كفالات ، ٣١٥ مليار ليرة لبنانية في مقابل في مقابل ٤٥ مليار ليرة فقـــط فـــي عـــام ٢٠٠٠ . وبلغ عدد المستفيدين ٣٧٥ مستفيداً مقابل ٤٩ في ٢٠٠٠ . وهي بلغت أعلى مستوى لها منذ بوشر بدعم فوائدها عام ١٩٩٧ . ويلاحظ أن قيمة القروض المدعومـــة فـــي ٢٠٠١ شكلت نسبة ٥٧,٩ في المئة من قيمة القروض المدعومة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠١ في حين شـــكل عدد المستفيدين نسبة ٦٥ في المئة . وهذا يعني أن ما تم تحقيقه في ٢٠٠١ هو اعلى مما تـــم تحقيقه بين ١٩٩٧ ونهاية ٢٠٠٠ .

الإنتاج الصناعي

١- السلع الوسيطة المستوردة للقطاع الصناعي (مليار ليرة)

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
السلع الوسيطة المستوردة	٢،٨٤٣,٥	٣،٠١٩,٦	٤،٦٤٧,٧
السلع الوسيطة للصناعة	١،٦٦٣,٤	١،٨٨٥,٩	٢،٩٦٥,٣
مجموع الاستيراد	٩،٣٥٩,٦	٧،٧٨٤,٢	١٠،٩٨٧,٦
نسبة السلع للصناعة %	١٧,٧٧	٢٤,٢٣	٢٦,٩٨

٢ - الإنتاج الصناعي :

نظراً إلى قيمة السلع الوسيطة المعدة للصناعة ، فإن قيمة الإنتاج الصناعي يقدّر بالآتي :

السنة	مليار ليرة	مليون دولار
١٩٩٩	٥،٩١٣	٣،٩٠٠
٢٠٠٠	٥،٨٢١	٣،٨٦١
٢٠٠١	٧،٤١١,٦	٤،٩١٧,٩

يقدر حجم الإنتاج الصناعي ب٤,٩ مليار دولار أميركي ، بحسب استيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة في خلال ٢٠٠١ ، غير أن تعزيز مخزون المواد الأولية والسلع الوسيطة ، في آخر شهرين من السنة ، تلافياً من دفع الضريبة على القيمة المضافة ، يجعل الإنتاج الفعلي في حدود ٤,٣ مليار دولار أميركي وهو إنتاج يكون قد حقق زيادة نسبتها نحو ١٦ في المئة بالمقارنة مع قيمة الإنتاج الصناعي في ٢٠٠٠ .

المؤسسات المرتبطة بوزارة الصناعة

أولاً : مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية

١) وضع برنامج عمل لإصدار اكبر عدد من المواصفات الوطنية بأقرب فرصة ممكنة مع المباشرة باستعمال التمويل المتوافر من خلال مشروع اليونيدو.

٢) المباشرة بوضع مشروع قانون عصري جديد للمقاييس والمواصفات بإشراف أوروبي ودولي بالإضافة إلى تقييم المطابقة في لبنان.

٣) وضع هيكلية تنظيمية شاملة للمؤسسة كي تتمكن من مواكبة التطورات التكنولوجية وتنفيذ المهام التي ستوكل إليها مستقبلا".

٤) تأمين مقر دائم للمؤسسة في المدينة الجامعية بمنطقة الحدث – كفرشيما سوف تنتقل إليه المؤسسة أواخر العام الحالي.

مشروع تسريع اصدار المواصفات الوطنية بالاستناد الى المواصفات الدولية

يقوم هذا المشروع على انجاز المواصفات الوطنية استنادا الى المواصفات الدولية للسلع المستهلكة والصادرة عن:

- اللجنة الكهرتقنية الدولية (IEC)
- لجنة دستور الغذاء (كودكس)
- اللجنة الاوروبية للمواصفات (CEN)

ونتيجة لذلك كانت حصيلة عمل اللجنة التي شكلها معالي وزير الصناعة لهذه الغاية، ما مجموعه ٢٩٧٠ مواصفة موزعة على ٢٦ باب، يقتضي تأليف لجنة فنية عامة لكل باب.

ثانياً : معهـد البحـوث الصناعيـة

١) تم توقيع ومباشرة تنفيذ "مشروع تبادل المعلومات عن الشراكة والتعـاقد مـن الباطن" "SPX Program" بتمويل إجمالي قدره ٤٠٠ ألف دولار تساهم السـوق الأوروبيـة المشتركة بحوالي ٦٠ في المئة منه كهبة. يهدف هذا البرنامج إلى إنشاء بنـك معلومـات صناعية لتشجيع التبادل والتوأمة بين الصناعات الوطنية والأوروبية وكذلك تعزيز الشـراكة مع أجهزة السوق الأوروبية المشتركة لزيادة القدرة الإنتاجية والتنافسية للصناعة المحلية.

٢) تمت المصادقة على اتفاق بين وزارتي الصناعة السورية واللبنانية ينص علـى الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة الصادرة عن الأجهزة المختصة في البلدين مما يسـهل دخول الصناعات اللبنانية إلى سوريا بموجب شهادة مطابقة صـادرة عـن معـهد البحـوث الصناعية.

٣) أقرّت لجنة الصناعة والتخطيط والاقتصاد النيابيـة مشـروع قـانون إنشـاء المجلس اللبناني للاعتماد (LIBAC) وذلك تمهيدا" لإقراره قريبا" في الهيئة العامة للمجلـس النيابي.

٤) الاستفادة من المساعدة التقنية الممولة بهبة من الحكومة الهولندية لوضع أسـس تطوير البنية التحتية للنوعية والجودة.

٥) إنجاز الدراسة الممولة بهبة من اليونيدو والمعدة من خبير من قبلها. تـهدف هذه الدراسة إلى استكمال قواعد البنية التحتية للنوعية والجودة بالإضافة إلى تقديم مقترحـات لتطوير عمل وهيكليات المؤسسات المرتبطة بالوزارة.

٦) المباشرة بإجراء دراسة ميدانية عن متطلبات النوعيـة والجـودة للصناعـات الغذائية المحلية كجزء من مشروع اليونيدو لتقييم السلامة الصحية في هذا القطاع.

٧) صدر مرسوم من مجلس الوزراء بإحالة مشروع قانون معجل إلـى مجلـس النواب لاعتماد معهد البحوث الصناعية كجهة مانحة لشهادات التلحيم.

التعريف بمعهد البحوث الصناعية

تأسس معهد البحوث الصناعية عام ١٩٥٣ وهو مؤسسة لا تبغي الربح ، معلنة ذات منفعة عامة بناء على المرسوم الرقم ١٠٠٥٩ تاريخ ١٧ آب ١٩٥٥ ، مرتبطة بوزارة الصناعة بموجب القانون الرقم ٦٤٢ / ١٩٩٧ ، مستقلة إداريا .

إنه مؤسسة لبنانية للدراسات ، البحوث الصناعية ، الفحوص والتحاليل العلمية .

نشاطات المعهد

١ . شهادات الأنظمة ، المنتجات والأشخاص - تدقيق ومراقبة

أ - شهادات الأنظمة :

يمنح المعهد بالتعاون مع مؤسسة MOODY الفرنسية ، الشهادات وفق المواصفات الآتية :

- ISO ٩٠٠٠ شهادات لأنظمة الجودة .
- ISO ١٤٠٠٠ شهادات الأنظمة التي تعنى بحماية البيئة .
- QS ٩٠٠٠ شهادات لقطاع السيارات .
- EN ٤٦٠٠٠ شهادات أنظمة الجودة للمؤسسات التي تنتج الأجهزة الطبية .
- HACCP شهادات أنظمة الجودة للمؤسسات التي تنتج مواد غذائية .

عند إصدار هذه الشهادات ، يتعاون المعهد مع مؤسسة MOODY الفرنسـية المعتمـدة مـن معظم المؤسسات العالمية المانحة ، ومنها : COFRAC الفرنسـية ، UKAS البريطانيـة ، TAG الألمانية ، RAB الأميركية ، SCC الكندية ، SASO السعودية ، MAC للدول الآسيوية (اليبـان ، الصين ، ماليزيا ...)

ب - شهادات للمنتجات :

يمنح المعهد شارة الجودة للمنتج ، بعد التأكد من جودته ، إضافة إلى شارته الخاصة وشارة NL . كما يمكنه منح إحدى الشارات العالمية مثل شارة مثل شارة NF لكثير من المنتجات ، أو شارة CSTB لمواد البناء . وتوضع شارة معهد البحوث الصناعية وفقا لطرق فحص معينة ومراقبة دقيقة ومستمرة .

ج - يصدر معهد البحوث الصناعية شهادات للأشخاص كالآتي :

- شهادات لمدققي أنظمة الجودة IRCA بالتعاون مع المؤسسة الفرنسية MOODY .
- شهادات لمدققي أنظمة الجودة داخل المؤسسات .
- شهادات لمراقبي الفحوص التدميرية .
- شهادات كفاءة لفنيي التلحيم .

د- تدقيق ومراقبة :

تغطي المجالات الآتية :

- في الحقل الصناعي : هياكل معدنية ملحمة وتجهيزات ومعدات كهربائية .
- تنفيذ المراسيم القانونية : مراقبة دورية على جميع المراجل البخارية ، ومراقبة تصنيع قوارير الغاز المسيل ، وتصنيع قضبان الحديد الفولاذية المعدة لتسليح الخرسانة المصنعة محليا والمستوردة .

٢ - *استشارات تكنولوجية ، دراسات الجدوى الاقتصادية والإدارية .*

يوفر التطوير التكنولوجي والابتكار فرص التنمية الحقيقية للدولة ، فتكنولوجيا البناء الحديث ، الهندسة الصحية ، الصناعة القليلة الاستهلاك للطاقة وتكنولوجيا المعلومات ، ساهمت في إنعاش اقتصاد الدول .

من هذا المنطلق ، ونظرا لأهمية المواضيع المذكورة ، بدأ معهد البحوث الصناعية ، من ضمن خطة عمله ، بإطلاق نشاطات متعددة بدءا بدورات متخصصة للكوادر العليا في المؤسسات ، إلى إقرار مشروع إنشاء حاضنة أعمال إلى توسيع قاعدة الأبحاث والتنمية من خلال تحديث المختبرات الحالية واستحداث مختبرات متطورة جدا .

فضلا عن ذلك ، عقد المعهد اتفاقات شراكة وتعاون مع معاهد أبحاث وتجارب دولية منها :
المختبر الوطني للبحوث LNE فرنسا
المركز العلمي والتقني للبناء CSTB فرنسا
المختبر العمومي للتجارب والدراسات LPEE المغرب
MOODY - فرنسا لشهادات النظام

وتسمح هذه الاتفاقات بتبادل التكنولوجيا والخبرات بين معهد البحوث الصناعية وشركائه بهدف تأمين خدمات أفضل .

ويقدم المعهد أيضا للقطاعين العام والخاص دراسات الجدوى الاقتصادية ودراسات التكلفة والدراسات حول القيمة المضيفة .

٣ - *بورصة الشراكة والتعاقد من الباطن*

في نطاق التعاون بين لبنان والمجموعة الأوروبية ، وبمساعدة الـ يونيدو تم وضع بورصة شراكة وتعاقد من الباطن في معهد البحوث الصناعية في بيروت . تهدف هذه البورصة إلى تزويد الصناعات اللبنانية الصغيرة والمتوسطة ، بمعلومات وخدمات إرشادية وتشجيع الشراكة والتعاقد بين هذه الصناعة والصناعات العالمية . وذلك بتمويل قدره ٤٠٠ ألف دولار يساهم الاتحاد الأوروبي بحوالي ٦٠ في المئة منه كهبة .

وتقدم البورصة الخدمات الآتية :
أ - على مستوى المؤسسة :

تسمح للصناعيين بأن :
- يعرفوا ، في أي وقت ، وبشكل دقيق تحركات وإمكانات المؤسسات الأخرى في المنطقة المحيطة بمجرد طلب المعلومات غير السرية .
- يعرفوا إمكاناتهم مما يخفض النفقات ويزيد مردودية الاستثمار .

ب - على مستوى الوطن :

بكونها تمثل وجودا صناعيا هاما ، وهي في إمكانها أن :
- تسهل العلاقات مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المسائل ذات الطابع الاقتصادي
- تقيم علاقة تبادل تخدم مصلحة الوطن والصناعيين .

ج - على المستوى العالمي :

سوف تشكل هذه البورصة جزءا من الشبكة العالمية التي تغطي نحو ثلاثين بلدا وستين بورصة شراكة في العالم .

وسوف تنتقل البورصة في نهاية سنة ٢٠٠١ من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التشغيل وبدء العمل .

٤ - *المركز اللبناني للتلحيم الذي يعنى بالتدريب والتأهيل والمراقبة ومنح شهادات الكفاءة .*

٥ - *قسم المترولوجيا :*

يؤمن مختبر المترولوجيا خدمات المعايرة لأجهزة القياس الفيزيقية وفقا للمواصفة العالمية NF EN ISO/CEI ١٧٠٢٥ تاريخ أيار ٢٠٠٠ .
أما وحدات القياس الفيزيقية التي يمكن التدقيق بها فهي : الحرارة ، الضغط ، الوزن ن الطول ، القوة .
ويقدم المختبر خدمات أخرى متعددة .

المختبرات :

يوجد في معهد البحوث الصناعية المختبرات الآتية :

- مختبرات التحاليل الكيميائية والفيزكيميائية .
- مختبرات البترول ومشتقاته .
- المختبر المركزي لبحوث الحبوب والدقيق والخبز .
- مختبر التحاليل الجرثومية .
- مختبر النسيج والجلود والمطاط .
- مختبرات التربية والهندسة المدنية والميكانيك

نشاطات المعهد بالأرقام

الفحوص والتحاليل

المختبرات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
التحاليل الكيميائية	١،٨٤٢	٤،٨٤٤	٥،١١٢	٥،٠٧٩
النسيج والجلود	٢٥٠	١،٢٨٣	٦٤٦	١،٤٢٦
البترول والمشتقات النفطية	١٦	١٤٨	٦٥	١١
التربة والهندسة المدنية	١،٣٩١	٢،٦٢٦	١٢،٩١٧	١١،٠٥٨
الفحوص الميكانيكية والفيزيقية	٣٣٩	١،٠٨٧	٥٩٨	٦٢٨
الكهرباء	٣٢	٢٠	٣	٩
المختبر المركزي للحبوب والقمح والطحين	٤٤٥	١،٠٧٦	٣،٥٩٨	٤،٣٧٥
التحاليل الجرثومية	–	٥٥٩	٨٠٩	١،٦٢٨
Metrology				٤١
Welding				٢٨
المجموع	**٤،٣١٥**	**١١،٦٤٣**	**٢٣،٧٤٧**	**٢٤،٣٠١**

المراقبة والتدقيق خارج المعهد

النوع	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
مراجل بخارية	١٣٠	١٤٨	١٧١	١٣٢
خزانات ضغط	٥٧	١٣٩	٧٥	١٩٢
قوارير غاز	٥٨،٨٨٩	٨١،٨١٦	٩٤،٣٦٣	٣٩،٨٣١
خزانات مختلفة	٨	٤	١٣	٤
منشآت ملحمة	–	٥٩	١١	١٧٤
المجموع	**٥٩،٠٨٤**	**٨٢،١٦٦**	**٩٤،٦٣٣**	**٤٠،٣٣٣**

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام